محنة القاضي بكار بن قتيبة
ت ٢٧٠هـ/٨٨٣م
دراسة تحليلية

إعداد

د/ رحاب السيد أحمد محمد جناحه

الأستاذ المساعد بكلية الدراسات الإنسانية

قسم التاريخ بالقاهرة

جامعة الأزهر

محنة القاضي بكار بن قتيبة ت ٢٧٠هـ/٨٨٣م دراسة تحليلية

رحاب السيد أحمد محمد جناحه
الأستاذ المساعد بكلية الدراسات الإنسانية قسم التاريخ بالقاهرة- جامعة الأزهر - مصر.
البريد الإلكتروني: rehabganaha.56@azhar.edu.eg

ملخص البحث: يتناول البحث محنة القاضي بكار بن قتيبة (ت٢٧٠هـ/٨٨٣م) في عهد الوالي أحمد بن طولون (٢٥٤- ٢٧٠هـ/٨٦٨-٨٨٣م) متضمنا الحديث عن القاضي بكار، من حيث ترجمته ومكانته، وتوليه قضاء الديار المصرية سنة ٢٤٦هـ/ ٨٦٠م من قبل الخليفة العباسي المتوكل (٢٣٢-٢٤٧هـ /٨٤٦-٨٦١م) وطريقته في ممارسة عمله، وصور من القضايا التى حكم فيها، والتى تأكد منها مدى علمه وعدله ونزاهته؛ حتى لقبه البعض بالقاضي العادل . وكذلك اسهاماته العلميه ومجالسه التى يحدث ويروى فيها، والتى يقصدها طلبة العلم من مصر وخارجها ؛ وقد أكد المؤرخون علي حرص والي مصر انذاك على حضور تلك المجالس.

كما تطرق البحث للحديث عن الوالى احمد بن طولون، ومكانته، وحبه للعلم وعلاقته بالقاضي بكار بن قتيبة، والتى اتسمت بالاحترام والتقدير المتبادل بين الطرفين . ثم توتر العلاقة بينهما، وعقاب الوالى للقاضى العادل، وما نال الأخير من الوالى من حبس وتنكيل شديد، وصل لحد المحنة بالنسبة للقاضى بكار بن قتيبة.

ثم تطرق البحث لسبب الخلاف بين القاضى والوالى، وقد اتضح انه اختلاف فى وجهات النظر فى أمر يخص دار الخلافة العباسية آنذاك ؛ والتى كانت تعيش حالة غريبة لم يألفها المسلمون من قبل، حيث سيطر ولى العهد علي أمور الخلافة حتى أصبح الخليفة لا حول له ولا قوة ؛ مع شرح وتحليل لوجهة نظر كل من القاضي والوالى ودوافع كل منهما لسلوك ما جنح اليه ، بل وإصراره على موقفه حتى الموت.

الكلمات المفتاحية: القاضى، الوالى، بكار بن قتيبة، أحمد بن طولون، دار الخلافة، قضاء الديار المصرية، الخليفة المتوكل، الخليفة المعتمد.

The Plight of Judge Bakkar Bin Qutaiba T 270 AH / 883AD An Analytical Study

Rehab alsyd. Ahmed Mohammed wing
Assistant Professor, Faculty of Human Studies, Department of History, Cairo, Al-Azhar University, Egypt.
E-mail: rehabganaha.56@azhar.edu.eg

Abstract; The research deals with the plight of judge Bakkar bin Qutiba (270 hj-883) in the era of Governor Ahmed bin Tulon (254-270 hj/868-883), including talking on judge Bakkar, in terms of translation and job status and manage the Egyptian Diar's judiciary in (246 hj/860) by Caliph Alabassi Almotwakel (232-247 hj/846-861) and its method in practicing its work and images from the issues they were judged, and made sure to know his knowledge, justification, impartiality, even his title is fair judge. As well as his scientific contributions and the councils that occure and are intended and intended by students of science from Egypt and aboard, the historians have confirmed the keenness of Egypt at the time of attending those councils.

The research was also discussed to talk about the governor Ahmed bin Tulon, his job status, his love for science and his relationship with Judge Bakkar bin Qutiba, which was characterized by respect and mutual appreciation between them, then tension the relationship between them and the punishment of the last of governor is one of the detention and toughen, arrived in the plight for Judge Bakkar bin Qutiba.

Then he discussed the search for the reason between the Judge and Governor, and it was clear that it was different in views of Dar's Elkhalafah Elabbasi at this time, which was a strange state that Muslims had not been made before, where the Crown Prince dominated all things of Elkhalafah until the Caliph became no power, with an explanation and analyzes for the view of both the Judge and the Governor for all the motives of each of them to behavior, but this insistence on his position to death.

Key words: Al-Qadi, Al-Wali, Bakkar Ibn Qutaybah, Ahmad Ibn Tulun, House of Caliphate, Caza of Egyptian lands, Caliph Al-Mutawakkil, Caliph Al-Mu'tamid.

مُقَدِّمَة

عمل خلفاء المسلمين الأوائل على رعاية مصالح الأمة، وسيادة العدل وتحقيق العدالة بين الرعية، ومن ثم حرصوا على فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية. ولذلك كان القضاة غالبًا واسعى السلطات نافذي الكلمة، حتى على الولاة أنفسهم؛ خاصة إذا كان القاضي معروفًا بالتقوى والورع والجرأة في الحق، فلا تأخذه فيه لومة لائم، وهذا بالفعل كان السمة الغالبة في القرون الأولى من عُمر الدولة الإسلامية. أضف إلى ذلك أن القضاة في الأقاليم المختلفة كانوا تابعين للسلطة المركزية (دار الخلافة) مباشرةً، بمعنى أنه لا يمكن للوالي بحال من الأحوال توجيه أحكامهم أو التعرض لهم بسوء، مما كان له أكبر الأثر في زيادة مكانة القضاة واستقلال أحكامهم.

وكان من الوارد جدًا أن يحدث خلاف بين الوالي والقاضي في أمر يخص الولاية أو الإقليم أو أحد الرعية، وهنالك يمكن اللجوء للخليفة أو الحكومة المركزية في دار الخلافة لحسم الأمر، ولكن أن يحدث صراع بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية في أمر يخص دار الخلافة وولاية العهد فهو ما لم يحدث من قبل.

وزاد الأمر سوءًا تمسك كل منهما بوجهة نظره، حتى وصل الأمر إلى حد التنكيل بالقاضي ومروره بمحنة صعبة؛ وذلك رغم ما عُرِف عن كليهما من مكانةٍ وعقلٍ. فمن هو القاضي ومن الوالي؟ وما سبب الخلاف بينهما؟ هذا ما سوف نعرض له في هذا البحث.

القاضي بكار بن قتيبة:

هو بكار بن قتيبة بن أسد بن عبيد الله بن بشير بن أبي بكرة[١] الثقفي البصري ويكنى بأبي بكرة[٢]، ولد القاضي بالبصرة سنة اثنتين وثمانين

(١) أبوبكرة: نفيع بن الحارث بن كلدة بن عمرو بن ثقيف، وقيل بن مسروح، مولى الحارث بن كلدة، وكان في حصن الطائف يوم حاربهم النبي(صلى الله عليه وسلم) وهو معدود في مواليه، وكان من فضلاء الصحابة، كثير العبادة، روي عن النبي ورُوِيَ عنه، شارك في فتوحات العراق وحقق مكانة كبيرة هناك وتوفي بالبصرة، وله فيها أبناء عرفوا بكثرة المال والولايات فضلًا عن العلم والفقه، عنه انظر البلاذري: فتوح البلدان، تحقيق: عبدالله أنيس الطباع، وعمر أنيس الطباع، بيروت، ١٩٨٧م، ص٤٧٩، ٤٩١، ٥٠٩، ٥١١، ٥١٢، ابن الأثير: أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق: علي محمد عوض، عادل أحمد عبدالموجود، بيروت، ط١، ١٩٩٤م، ج٦، ص٣٥: ٣٦ رقم (٥٧٣٨)، ابن حجر: الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، عبدالسند حسن، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م، ج١١، ص١٢٠ : ١٢١، رقم (٨٨٣٢).

(٢) وقد اختلِف في تفاصيل الاسم، فمنهم من أضاف اسم "أسد" بعد قتيبة ومنهم من أضاف اسم (أبوبرذعة) بعد قتيبة، وعلى ما يبدو أن "أسد" "وأبا برذعة" اسم، وكنية لشخص واحد، وربما أسقط البعض الأثنين معًا وربما أضيف بشير فقيل: (بكار بن قتيبة بن عبيدالله بن بشير بن عبيدالله الثقفي)، وأسقط البعض عبيدالله الثانية. للمزيد انظر ابن عبدالحكم: فتوح مصر والمغرب، جزءان، تحقيق: شارلز توري، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، د. ت، ج٢، ص٢٤٧، ابن يونس الصدفي: تاريخ ابن يونس الصدفي، جزءان، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ج٢، ص٤٦، رقم (١١٥)، الكندي: كتاب الولاة والقضاة، تهذيب وتصحيح، رفن كست، بيروت، ١٩٠٨م، ص٥٠٥، ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، ١٩٩٤م، ج١، ص٢٧٩، رقم (١١٦أ)، ص٢٨٠، رقم (١١٦ب)، الذهبي: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، بيروت، ط١، ١٩٩٢، ج٢٠، ص٧٠، رقم (٤٥)، سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٥٩٩، رقم (٢٢٩)، المقريزي: المقفى الكبير، تحقيق: محمد اليعلاوي، بيروت، ط١، ١٩٩١م، ج٢، ص٤٤٢، رقم (٩٣٢).

ومائة[١]، عنى بدراسة الحديث وبرع في الفروع، وتلقَّى العلم على يد كبار ورجال البصرة، كأصحاب القاضي أبي يوسف[٢]، ورَوَى عن جماعة من كبار رجال البصرة[٣]، ورَوَى عنه خلق كثير من البصرة ومصر ودمشق[٤]، وكان حنفيَّ المذهب[٥].

ولي قضاء الديار المصرية، فقدمها يوم الجمعة لثمانٍ خلون من جمادى الآخرة سنة ٢٤٦هـ/ ٨٦٠م، وذلك من قبل الخليفة المتوكل (٢٣٢-٢٤٧هـ/ ٨٤٦-٨٦١م)[٦]. عُرف القاضي بكار بن قتيبة في قضائه على

(١) ابن يونس الصدفي: تاريخه، ج٢، ص٤٦، الكندي: الولاة والقضاة، ص٥٠٥، الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٥٩٩.

(٢) المقريزي: المقفى، ج٢، ص٤٤٢.

(٣) عنهم انظر الكندي: الولاة والقضاة، ص٥٠٥، المقريزي: المقفى، ج٢، ص٤٤٢ : ٤٤٣، ابن حجر: رفع الإصر عن قضاة مصر، تحقيق: علي محمد عمر، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م، ص٩٨ : ٩٩، رقم (٤٦).

(٤) للمزيد انظر ابن يونس الصدفي: تاريخه، ج١، ص٧، ١٥، ١١١، ١٥٣، ١٥٩، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٥٤، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٥٤، ٤٥٩، ٤٦١، الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٢٠، ص٧٠، سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٥٩٩.

(٥) ابن يونس الصدفي: تاريخه، ج٢، ص٤٦، الكندي: الولاة والقضاة، ص٥٠٥، الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٥٩٩، ابن حجر: رفع الإصر عن قضاة مصر، ص٩٨.

(٦) المتوكل على الله جعفر بن محمد المعتصم بالله بن هارون الرشيد أبو الفضل، ولد سنة ٢٠٦هـ، أمه تسمى شجاع، بويع بالخلافة بعد وفاة الواثق سنة ٢٣٢هـ، كان جوادًا محبًا للعمران، منع الكلام في خلق القرآن الكريم، وأخذ البيعة لأولاده الثلاثة: المنتصر والمعتز والمؤيد، واستمرت خلافته حتى قتل سنة ٢٤٧هـ. عنه انظر ابن قتيبة الدينوري: المعارف، قسمان، تقديم وتعليق: منير عبدالقادر حديد، دمشق، ٢٠٠٠م، ق١، ص٤٠٣، ابن الأثير: الكامل، ج٦، ص٩٤.

مصر بالعفة والنزاهة وحسن السيرة والتقوى[١]، حتى وُصِف بالقاضي الكبير والعلامة المحدَّث[٢]، فكان عالمًا، عابدًا، زاهدًا، كثير التلاوة والمحاسبة لنفسه[٣]، عظيم الحرمة، وافر الجلالة، من العلماء العاملين[٤]. هذا ما أجمع عليه المؤرخون، حتى أن أحدهم كان يتبع اسمه بـ(ﷺ)[٥].

وعلى الرغم من علمه الواسع والشهادة له بذلك، إلا أنه حرص على اتخاذ مشاورين له، كما حرص على اختيارهم من كبار الفقهاء آنذاك[٦]، فوقع اختياره على اثنين هما يونس بن عبدالأعلى الموصوف بالعاقل[٧]، والآخر

(١) ابن العماد: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ج٣، ص٢٩٧.

(٢) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٥٩٩، رقم (٢٢٩).

(٣) ابن كثير: البداية والنهاية، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م، ج١٤، ص٥٩٦.

(٤) الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٢٠، ص٧١، سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٦٠٠، ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، بيروت، ط١، ١٩٩٢م، ج٣، ص٦٠.

(٥) ابن أيبك الدواداري: كنز الدرر، ج٥، تحقيق: تيا كرافولسكي، بيروت، ١٩٩٢م، ص٢٤٤، ٢٨٣.

(٦) الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٢٠، ص٧٢، سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٦٠١، المقريزي: المقفى الكبير، ج٢، ص٤٥٤، ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٠.

(٧) يونس بن عبدالأعلى بن موسى بن ميسرة بن حفص بن حيان الصفدي المصري، يكنى أبا موسى، ولد سنة ١٧١هـ، وكان له علم وافر وعقل رزين، روى عن ابن وهب والشافعي. وعنه قال الشافعي "ما دخل هذا الباب – يعني باب الجامع– أعقل من يونس بن عبدالأعلى ورُوي عنه، وكانت وفاته بمصر ليومين مضيا من ربيع الآخر سنة ٢٦٤هـ وهو ابن ثلاث وتسعين سنة. عنه انظر ابن يونس الصدفي: تاريخه، ج١، ص٥١٥: ٥١٦، رقم (١٤١٧)، ابن الجوزي: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج١٢، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، مصطفى عبدالقادر عطا، بيروت، بدون، ص٣٧: ٣٨، رقم (١٥٣٢)، الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٣٥١، السيوطي: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، جزءان، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٦٨، ج٢، ص١٤٤.

أبوهارون موسى بن عبدالرحمن الموصوف بالزاهد[١] وقيل الصالح[٢].

وحرصًا منه على تحقيق العدالة كان يدقق جدًّا في اختيار الكُتَّاب والأمناء والوكلاء، فُيذْكَر أنه رفض أن يستعمل أحد كُتَّاب القاضي السابق لأنه ذُكر عنده بسوء[٣]. كما كان كثير المحاسبة لهم، وتوبيخهم إذا حدث ما يوجب ذلك[٤]، وكذلك الشهود كان يسأل عنهم، ولم يكن ليقبل شهادة أحد الشهود حتى يدقق في أمره، وربما رفض شهادة أحد الزُّهَّاد، والذي يتأكد هو نفسه من زهده ونسكه، وذلك لموقف حدث منه في صغره[٥]، كما كما كان يحرص على مناقشة أصحاب المذاهب الأخرى، والاستماع إليهم، والثناء عليهم وعلى علمهم إذا اقتنع[٦]، بل ويشتهي رؤية ومناصحة القضاة السابقين له[٧].

قضايا حكم فيها:

حكم القاضي بكار في العديد من القضايا التي أكدت على فقهه وعلمه، من ذلك ما ذكر أنه جاء رجل إلى أحد الفقهاء وقال له: في يدي دار لرجل غائب، وإني أريد إخراجها من يدي، فقال له صر إلى القاضي فسلمها

(١) المقريزي: المقفى الكبير، ج٢، ص٤٥٤، ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٠.
(٢) الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٢٠، ص٧٢، لم أعثر له على ترجمة.
(٣) ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠١.
(٤) عنه انظر الكندي: الولاة والقضاة، ص٥٠٧، ٥٠٩، ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج١، ج١، ص٢٨١، ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠١، ١٠٣، ١٠٤.
(٥) عنه انظر الكندي: الولاة والقضاة، ص٥٠٨، ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج١، ص٢٨١، ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠١: ١٠٢.
(٦) عنه انظر ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٤، ابن تغري بردي: النجوم، ج٣، ص٤٨. ص٤٨.
(٧) عنه انظر الكندي: الولاة والقضاة، ص٥٠٦: ٥٠٧، المقريزي: المقفى الكبير، ج٢، ص٤٥٤، ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٠، ١٠٤.

له، وعندما ذهب الرجل للقاضي لم يشرح له الأمر كما ينبغي، فأخرجه القاضي من مجلسه، وعندما عاد الرجل إلى الفقيه أثنى على ما فعله القاضي وقال صدق، ثم إنه طلب من الرجل أن يعود إلى القاضي ثانية، والذي أخرجه من مجلسه ثانية، فظل الرجل يتردد بين الفقيه والقاضي عدة مرات، وفي كل مرة كان الفقيه يطلب من الرجل أن يذكر للقاضي شيئًا عن الدار، وكأنه يحدد له حدودها واسم صاحبها وأنه متغيب وأنه عاجز عن حفظها، وهنا طلب القاضي أن يكتبوا عليه بما ذكره كتابًا، وأن يعطوه نسخة منه وأمرهم أن يستلموا الدار ويقيموا لها أمينًا حتى يحضر صاحبها، وبعدها عاد الرجل إلى الفقيه وذكر له ما فعله القاضي بكار، هنالك قال له: "ابتليت بقاضٍ فقيه"(١).

ومنه أيضًا أن رجلًا خاصم آخر شافعيًا في شفعة جوار، فطالبه عند بكار فأنكر، فطاوله بكار حتى عرف أنه من أهل العلم، فقال بكار للمدعي: ألك بينة؟، قال: لا، فقال لخصمه: أتحلف؟، قال: نعم، فحلفه وزاد في آخر اليمين: أنه ما يستحق عليك هذه الشفعة على قول من يعتقد شفعة الجوار، فامتنع الرجل، فقال له بكار: قم فأعطه شفعته، ومن حكمه الذي أصدره في تلك القضية شُهد له بالفقه، ووصف بالقاضي الفقيه(٢).

وربما أعاد النظر في قضية سبق الحكم فيها من قضاة قبله، مثال ذلك القضية المعروفة بقضية "دار الفيل" أو "ابن السائح" وهي دار عثمان، مولى مسلمة بن مخلد الأنصاري، وقد نظر القضية جماعة من قضاة مصر منهم توبة بن نمرة والمفضل وهارون بن عبدالله وقد حكم الأخير فيها بإخراج بني البنات من العقب، فلما ولي محمد بن أبي الليث(٣) فسخ حكم هارون

(١) الكندي: الولاة والقضاة، ص٥٠٩ : ٥١٠، ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٣.
(٢) الكندي: الولاة والقضاة، ص٥١٣، ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٦ : ١٠٧.
(٣) محمد بن أبي الليث الحارث بن شداد الإيادي الخوارزمي الحنفي ويكنى أبا بكر، ويقال ويقال أصله من بلخ تفقه على مذهب الكوفيين ثم دخل مصر قبل أن يلي القضاء =

ودفع إلى بني السائح بعضها، فلما ولي الحارث بن مسكين[١]- القاضي السابق لبكار- فسخ حكم القاضي قبله – ابن أبي الليث- فيها وأخرج بني السائح منها، فخرج أحد أحفاد ابن السائح إلى الخليفة المتوكل يرفع على الحارث بن مسكين ويتظلم منه، فأحضر المتوكل الفقهاء للفصل في القضية، وكانوا فقهاء كوفيين، وبعد النظر أمروا بردها إلى بني السائح، وخطأوا القاضي وتناولوه بألسنتهم، فلما علم القاضي – الحارث بن مسكين- أرسل إلى دار الخلافة يطلب إعفاءه فأُجِيب، وبعد أن تولَّى بكار القضاء أتاه كتاب من المتوكل يأمره بالنظر في القضية وأن يرد إلى ابن السائح ما أخرجه الحارث

=

سنة ٢٠٥هـ، وظل بها إلى قدم صاحب الخراج ومعه عهد من المعتصم بولايته للقضاء سنة ٢٢٦هـ، إلى أن كانت منه أمور أدت إلى عزله، ثم أمر الخليفة المتوكل بلعنه وحبسه سنة ٢٣٥هـ، واستمر في محبسه إلى سنة ٢٤١هـ إذ أفرج عنه، ثم رحل إلى بغداد، وتوفي بها سنة ٢٥٠هـ. عنه انظر ابن يونس: تاريخه، ج٢، ص٢٢٣، رقم (٥٩٥)، الكندي: الولاة والقضاة، ص٣٤٩: ٣٦٧، ابن حجر: رفع الإصر، ص٤٠٣: ٤١١ رقم (٢١٣).

(١) الحارث بن مسكين بن محمد بن يوسف الأموي مولاهم المصري، ويكنى أبا عمر، فقيه على المذهب المالكي، رأى الليث بن سعد وسأله، وحُمل مع من حُمل من مصر في محنة خلق القرآن الكريم، حمله المأمون وسجنه إلى أن أطلق المتوكل جميع المسجونين فرجع إلى مصر، وفي سنة ٢٣٧هـ، أتاه كتاب القضاء وهو بالإسكندرية، فامتنع عن الولاية ولكن أجبره ولَّاه المتوكل، واستمر على القضاء حتى سنة ٢٤٥هـ، وعاش إلى سنة خمسين، وكان مولده سنة ١٥٥هـ. عنه انظر ابن عبدالحكم: فتوح مصر، ج٢، ص٢٤٧هـ، ابن يونس الصدفي: تاريخه، ق١، ص١٠٠: ١٠١ رقم (٢٦٩)، الكندي: الولاة والقضاة، ص٤٦٧: ٤٧٥هـ، ابن زولاق: فضائل مصر وأخبارها، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٠م، ص٣١، البغدادي: تاريخ مدينة السلام، مج٩، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ص١١١: ١١٣، رقم (٤٢٨٤).

من يده، فاستعظم بكار فسخ حكم الحارث لأنه حكم فيها على مذهب أصحاب المدينة، ولكن مستشاره لم يزل يكلمه ويجسره حتى حكم فيها ورد إلى ابن السائح ما كان بيده منها(١). وهذا يدل على احترامه لآراء واجتهادات الآخرين، واستحيائه من أن ينقض ما حكم به غيره، خاصة وأنه لا يرى غضاضة فيما حكم به، وأنه إنما حكم طبقًا لمذهبه.

ونظرًا لما تمتع به من مكانة ورجاحة عقل؛ يلجأ إليه الخليفة المتوكل لاختيار من يقوم بأمر مقياس النيل والذي أمر ببنائه في الجزيرة، ثم كتب إلى القاضي بانتداب من يثق به- وكان يتولاه النصارى من قبل- فوقع اختيار القاضي على أبي الرداد عبدالله بن عبدالسلام لهذه المهمة(٢)، وبالفعل تولى الأمر وأثبت كفاءة كبيرة جعلت أسرته يتوارثون هذه المهمة، فظلت تلك الأسرة على المقياس لعدة قرون.

إسهاماته العلمية:

القاضي بكار بن قتيبة في الأصل راويًا(٣) محدثًا، ولم يشغله عمله بالقضاء عن مجالس علمه التي كان يعقدها ويحدث فيها بحضور طلاب الحديث من داخل مصر وخارجها(٤). حتى وصف مجلس علمه بأنه يعج

(١) الكندي: الولاة، ص٤٧٤، ٤٧٥، الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٢٠، ص٧١، سير أعلام، ج١٢، ص٦٠٠، ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٠.

(٢) ابن زولاق: فضائل مصر وأخبارها، ص٧٨: ٧٩، ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠١.

(٣) مما رُوِيَ عنه عن عائشة (رضي الله عنها) أن رسول الله ﷺ قال لها: "لولا أن قومك حديثو عهد بالجاهلية لهدمت الكعبة وألزقتها بالأرض، ولجعلت لها بابين: بابًا شرقيًّا، وبابًا غربيًّا ولزدت ستة أذرع في الحجر في البيت، فإن قريشًا استقصرت لما بنت البيت". الإمام مسلم، صحيح مسلم، كتاب الحج، باب نقض الكعبة وبنائها، رقم (١٣٣٣).

(٤) الكندي: الولاة والقضاة، ص٥٠٩، الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٢٠، ص٧٠، ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٢.

بالناس، وأن الأمير نفسه كان ينزل إليه ويحضر مجلسه[١]. هذا فضلًا عن عدة مصنفات منها كتاب الشروط، وكتاب المحاضر والسجلات، وكتاب العهود والوثائق، وكتاب نقض فيه على الإمام الشافعي فيما رده على الإمام أبي حنيفة، وسبب تصنيفه أنه نظر في مختصر المزني صاحب الشافعي[٢]، فوجد فيه ردًا على أبي حنيفة، فطلب من اثنين من الشهود الذهاب إلى المزني والسماع منه وسؤاله: هل سمع الشافعي يقول ذلك؟ وشهدا عليه، وبالفعل عادا إليه وأكدا الشهادة على سماع المزني من الشافعي، هنالك قال بكار: الآن استقام لنا أن نقول. قال الشافعي، ثم رَّد على الشافعي في هذا الكتاب[٣].

وهذا يعني أنه كان دقيقًا أمينًا في كتاباته، حريصًا على تحري الصدق والدقة في نسبة القول إلى صاحبه، فضلًا عن قدرته على الفهم والاستنباط والمناظرة.

كان هذا جانبًا من حياة القاضي بكار بن قتيبة العملية والعلمية أثناء

(١) عنه انظر ابن يونس الصدفي: تاريخه، ق٢، ص٤٧، ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج١، ص٢٧٩، الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٦٠٠، المقريزي: المقفى، ج٢، ص٤٤٣، ابن حجر: رفع الإصر، ص٩٩ : ١٠١.

(٢) المزني: إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمر بن مسلم، وهو إبراهيم المزني صاحب الشافعي (رحمه الله) وكان فقيهًا حاذقًا، ثقة في الحديث، وكان من خيار خلق الله ﷻ ملازمًا للرباط. روى عن الشافعي وعن غيره ورُوِي عنه، وهو أحد الأئمة المشهورين ومن مؤلفاته: الجامع الكبير والجامع الصغير ومختصر المختصر، توفي يوم الأربعاء لأربع وعشرين ليلة خلون من ربيع الأول سنة ٢٦٤هـ. ابن الجوزي: المنتظم، ج١٢، ص١٩٢، رقم (١٦٩٧)، ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج١، ص٢١٧، الذهبي: دول الإسلام، ج١، ص٢٣٦، تاريخ الإسلام، ج٢٠، ص٦٥: ٦٨، رقم (٤١).

(٣) عنه انظر المقريزي: المقفى الكبير، ج٢، ص٤٥٣، ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٥.

ولايته لقضاء مصر؛ والتي استمرت حتى وفاته في ذي الحجة سنة ٢٧٠هـ/ ٨٨٣م[١]، أي أنها زادت على أربع وعشرين سنة[٢]، قضاها بكار في هدوء وسلام مع محرمة وافرة وإجلال من الخاصة والعامة على حد سواء حتى الولاة أنفسهم؛ إلى أن كانت المحنة التي دفعت به إلى السجن، وذلك نتيجة للصدام مع والي مصر آنذاك أحمد بن طولون.

(١) ابن عبدالحكم: فتوح مصر، ج٢، ص٢٤٧، الكندي: الولاة، ٤٧٦، ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج١، ص٢٨٠.

(٢) ابن خلكان: وفيات الأعيان: ج١، ص٢٨٠، المقريزي: المقفى الكبير، ج٢، ص٤٤٣.

أحمد بن طولون:

تولى أحمد بن طولون حكم مصر سنة (٢٥٤هـ/ ٨٦٨م)[١] نيابة عن واليها باكباك التركي، وكان اختياره لحسن سيرته، وكان نفوذه آنذاك لا يتعدى مصر فضلًا عن وجود منافسين له، ولكنه سرعان ما نجح في التخلص من منافسيه، وساعدته الظروف بأن زاد سلطانه وضم كل نواحي مصر كالإسكندرية وغيرها ثم ما لبث أن نجح في الاستقلال بحكم مصر، مؤسسًا

(١) أحمد بن طولون الأمير أبوالعباس، كان أبوه تركيًّا بعث به والي بخارى إلى الخليفة المأمون وولد أحمد من جارية تسمى قاسم وذلك في مدينة سامراء وقيل بغداد سنة ٢٢٠هـ، ثم توفي والده، ويقال إن ابن طولون تبناه، وكان أحمد قد نشأ على طريقة مستقيمة وسيرة حسنة، أهلته إلى أن يصل إلى حرس الخليفة، ولما طلب باكباك التركي والي مصر شخصًا أمينًا ليخلفه في ولاية مصر وصف له، وبالفعل بعث به على صلاتها فما لبث أن اتسعت حاله، خاصة بعد مقتل باكباك وإسناد ولاية مصر لياركوخ الذي تربطه بابن طولون علاقة وثيقة ومصاهرة، فبعث إليه تسلم من نفسك، وزاد على ولايته كل النواحي الخارجة عن مصر كالإسكندرية وغيرها، وبعد وفاة ياركوخ سنة ٢٥٨هـ استقل أحمد بن طولون بحكم مصر. للمزيد انظر الكندي: الولاة والقضاة، ص١٦١: ١٦٢، البلوي: سيرة أحمد بن طولون، تحقيق: محمد كرد علي، القاهرة، بدون، ص٣٣: ٥٣، ابن الجوزي: المنتظم، ج١٢، ص٢٣٠: ٢٣١ـ رقم (١٧٥١)، ابن الأثير: الكامل، مج٦، ص١٩٥، ٢٣٣، ٢٣٨، ٣٣٨، الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٢٠، ص٤٦: ٤٨، رقم (١١)، ابن كثير: البداية والنهاية، ج١٤، ص٥٨٧: ٥٩٠، المقريزي: المقفى، ج١، ص٤١٧: ٤١٩، رقم (٤٥٨)، السيوطي: حسن المحاضرة، ج١، ص٥٩٤ : ٥٩٦،سيدة كاشف: أحمد بن طولون، القاهرة، ١٩٦٥م، ص٤٣ : ٤٧، ٥٠ :٧٣، ١١٥ : ١١٦، أسامة حسن: رجال لهم تاريخ، القاهرة، ١٩٩٨م، ص٩: ١٣، أحمد عبدالرازق أحمد: تاريخ وآثار مصر الإسلامية من الفتح العربي حتى نهاية العصر الفاطمي، القاهرة، ١٩٩٩م، ص٨٧ : ٩٢.

لأول دولة مستقلة في تاريخ مصر الإسلامية[١]، اتسع سلطانه حتى شمل الثغور[٢] واستمرت ولايته حتى وفاته سنة (٢٧٠هـ/٨٨٣م).

ولا غرو في ذلك فقد وصف بأنه كان "شجاعًا حازمًا مهيبًا خليقًا للملك جوادًا ممدحًا"[٣]، وكذلك "الثقة الأمين الحبر الديّن الخيّر"[٤] وأنه نشأ في الفقه والصلاح والدين[٥]، حتى صار له في الدنيا الذكر الجميل[٦] فضلًا عن حبه للجهاد والغزو[٧]، وبهذه الصفات تمكن من الارتفاع على طبقته،

(١) للمزيد انظر الكندي: الولاة والقضاة، ص١٦١: ١٦٣، البلوي: سيرة أحمد بن طولون، ص٤٢: ٤٨، ابن الأثير: الكامل، مج٦، ص١٩٥، ٢٣٣، ٢٣٨، حتى قيل عنه "صاحب أول تجربة لإنشاء كيان مصري خاص داخل الكيان الإسلامي" أحمد عبدالرازق: تاريخ وآثار مصر الإسلامية، ص٩٤.

(٢) للمزيد انظر ابن الجوزي: المنتظم، ج١٢، ص٢٣١، ابن الأثير: الكامل، مج٦، ص٣٣٧، ابن سعيد المغربي: سيرة أحمد بن طولون، برلين، ١٨٩٤م، ص ٩ : ١١، ٢٥، ابن كثير: البداية والنهاية، ج١٤، ٥٨٧، المقريزي: المقفى، ج٢، ص٤٢١: ٤٢٢، السيوطي: حسن المحاضرة، ج١، ص٥٩٤، ابن العماد: شذرات الذهب، ج٣، ص٢٩٥، سيدة كاشف: أحمد بن طولون، ص ٨٥ : ٨٦، أحمد عبدالرازق: تاريخ وآثار مصر الإسلامية، ص٨٩، ٩٢، أميرة بيطار: تاريخ العصر العباسي، دمشق، ط٤، ١٩٩٦م، ص٢٩١: ٢٩٢.

(٣) الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٢٠، ص٤٧.

(٤) البلوي: سيرة أحمد بن طولون، ص٣٣، ٣٦، ٤٢.

(٥) حتى قيل إنه حفظ القرآن الكريم وأتقنه، وكان من أطيب الناس صوتًا به، الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٢٠، ٤٦، ابن العماد: شذرات الذهب، ج٣، ص٢٩٥.

(٦) ابن الجوزي: المنتظم، ج١٢، ص٢٣٠، ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج٣، ص٦.

(٧) لدرجة أنه كان قد طلب من الوزير أن يكتب له برزقه إلى ثغر طرسوس ليكون في جهاد متصل مع طلب العلم على يد رجال الثغر. عنه انظر البلوي: سيرة أحمد بن طولون، ص٣٦، ابن الجوزي: المنتظم، ج١٢، ٢٣٠، المقريزي: المقفى، ج١، ص٤١٨.

وظهر فضله على وجوه بني جنسه من الأتراك[١]، وغير ذلك من الصفات التي أهلته للحكم والرياسة، بل وجعلت منه شخصية غير عادية، تمكنت محبتها في قلوب الناس والأولياء[٢].

وقد أجمع المؤرخون على حسن سيرته وعقله وحزمه[٣]، وإحسانه إلى أهل مصر إحسانًا كثيرًا[٤]؛ وصلاح طريقته في الحكم[٥]، والتي جعلت من مصر آنذاك ولاية قوية مرهوبة الجانب في الداخل والخارج[٦]، خاصة مع حزمه وجده وفراسته[٧]، وضربه بلا هوادة على يد أهل الريب وقد قيل عنه: "يباشر الأمر بنفسه ويتفقد رعاياه"[٨]، حتى وصفت سيرته بأنها "أجمل سيرة"[٩].

---

(١) المقريزي: المقفى، ج١، ص٤١٨. ونقل عنه أنه كان "شديد الإزراء على الأتراك وأولادهم لما يرتكبونه... ويقول: حرمة الدين عندهم مهتوكة" ابن الجوزي: المنتظم، ج١٢، ص٢٣٠، ابن تغري بردي: النجوم، ج٣، ص٦.

(٢) البلوي: سيرة أحمد طولون، ص٣٥، ابن الجوزي: المنتظم، ج١٢، ص٢٣٠.

(٣) ابن الأثير: الكامل، مج٦، ص٣٣٨.

(٤) ابن كثير: البداية والنهاية، ج١٤، ص٥٩٠.

(٥) عن فضائله وعطاياه وكرمه وتقشفه على نفسه انظر ابن الأثير: الكامل، مج٦، ص٣٣٨، ابن كثير: البداية والنهاية، ج١٤، ص٥٩٠: ٥٩١، المقريزي: المقفى الكبير، ج١، ص٤٣٠: ٤٣٣.

(٦) وذلك بشهادة واعتراف دار الخلافة نفسها بذلك، كما قال البعض أنه كان في أكثر الأحيان أقوى من الخليفة نفسه، سيدة كاشف: أحمد بن طولون، ص٨٦. عنه انظر البلوي: سيرة أحمد بن طولون، ص٣٥٨ : ٣٦٣.

(٧) النويري: نهاية الأرب في فنون الأدب، ج٢٨، تحقيق: محمد محمد أمين، محمد حلمي حلمي محمد أحمد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢، ، ج٢٨، ص٢٢، المقريزي: المقفى، ج١، ٤٣٠ : ٤٣٣.

(٨) النويري: نهاية الأرب ص٢١.

(٩) النويري: نهاية الأرب، ج٢٨، ص٢٢.

اهتمامه بالعلم والعلماء:

وقد تحدث المؤرخون في هذا الشأن وأجمعوا على أنه حفظ القرآن الكريم وأتقنه، فكان من أطيب الناس صوتًا به[١]، مع كثرة الدرس وطلب العلم العلم والحديث، وأنه كان حريصًا على حضور مجالس العلم وملازمة أهله يأنس بهم ويعرف قدرهم[٢]، لدرجة أنه فضل الإقامة بطرسوس ليلازم الزهُّاد وأهل العلم والورع ويتأدب بآدابهم؛ حتى ألف جماعة من الزهاد[٣]. كما تفقه على مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان[٤]، وهو أيضًا مذهب القاضي بكار بن قتيبة.

ومن هنا نشأت علاقة طيبة بين الأمير أحمد بن طولون والقاضي العادل بكار بن قتيبة، حتى قيل إن ابن طولون كان "على نهاية في تعظيمه وإجلاله"[٥]، وقيل أيضًا كان "يعظم بكارًا ويرفع قدره"[٦]، وفي المقابل كان القاضي بكار – كما قيل– "على نهاية في الحمد على ولايته"[٧]، وابن طولون ينزل بنفسه إلى مجلس بكار ليسمع منه وهو يُملي، وكان مجلسه مزدحمًا بالناس، فيتقدم الحاجب ويقول: لا يتغير أحد من مكانه، فما يشعر القاضي

(١) ابن كثير: البداية والنهاية، ج١٤، ص٥٨٨: ٥٩٠.
(٢) البلوي: سيرة أحمد بن طولون، ص٣٥، ابن الجوزي: المنتظم، ج١٢، ص٢٣٠، الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٢٠، ص٤٦، المقريزي: الخطط، ج٢، ص١٠٤، المقفى، ج١، ص٤١٨، ابن تغري بردي: النجوم، ج٣، ص٥.
(٣) البلوي: سيرة أحمد بن طولون، ص٣٥: ٣٦، الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٢٠، ص٤٧: ص٤٧: ٤٨، ابن تغري بردي: النجوم، ج٣، ص٦: ٧.
(٤) ابن تغري بردي: النجوم، ج٣، ص٥: ٦، كما ذُكر أنه يميل إلى مذهب الإمام الشافعي ويكرم أصحابه. ابن الأثير: الكامل، مج٦، ص٣٣٨.
(٥) الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٢٠، ص٧٣.
(٦) الكندي: الولاة والقضاة، ص٤٧٧.
(٧) الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٢٠، ص٧٣.

بكار إلا والأمير أحمد بن طولون إلى جانبه، فيقول: "أيها الأمير ألا تركتني كنت أقضي حقك وأقوم، أحسن الله مجازاتك وتولى مكافأتك"[(١)]، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على حب ابن طولون للعلم، وتقديره لمكانة أهله، وفي المقابل احترام وتقدير بكار للأمير واستعداده لقطع حديثه لموافاة حق الأمير.

وكان ابن طولون إذا حضر جنازة لا يصلي عليها غيره؛ إلا إذا كان بكار حاضرًا، فإنه كان يقدمه[(٢)]؛ وما ذلك إلا إجلالًا وتعظيمًا من الأمير للقاضي.

ولثقة ابن طولون في القاضي أرسله مبعوثًا على رأس وفد إلى برقة برسالة إلى ابنه العباس بن أحمد بن طولون عندما خرج عليه[(٣)]؛ فسار

---

(١) الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٢٠، ص٧١: ٧٢، سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٦٠٠: ٦٠١، ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠١، ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج٣، ص٢٤.

(٢) الكندي: الولاة والقضاة، ص٥٠٩، ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٢.

(٣) وكان ذلك سنة ٢٦٥هـ، عندما خرج أحمد بن طولون إلى الشام وجعل ابنه العباس على مصر نيابة عنه، هنالك حسن للعباس بعض أصحابه أمر الخروج على والده، فاستخلف أخاه ربيعة بن أحمد بن طولون على مصر، وتظاهر هو بالخروج إلى الإسكندرية لأمر كلفه به أبوه، فسار إلى برقة وأعلن العصيان، ولما عاد أبوه توغل هو إلى إفريقية، وقام مع رجاله بالسلب والنهب ودخل في حروب مع الأغالبة، انتهت بهزيمته، فاضطر إلى العودة إلى برقة، فعقد أحمد بن طولون على جيش وبعث به إلى برقة، ونجح الجيش في هزيمة العباس وأسره وقتل كثير من أصحابه وأسر آخرين، فرجع بهم إلى مصر وعاقبهم، وذلك بعد فشل السفارة التي بعث بها ابن طولون في محاولة لإنهاء الأمر دون قتال. عنه انظر: البلوي: سيرة أحمد بن طولون، ص٢٤٨، ٢٧٠، ابن سعيد المغربي: سيرة أحمد بن طولون، ص ٥٩ : ٦٢، النويري: نهاية الأرب، ج٢٨، ص٢١. الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٢٠، ص١٦: ١٧، المقريزي: الخطط، ج٢، ص١١٤: ١١٥، المقفى، ج١، ص٤٢٣، سيدة كاشف: أحمد بن طولون، ص ٩٤ : ٩٩.

القاضي إليها والتقى بالعباس فيمن خرج معه من مصر، وحدثه في الرجوع إلى أبيه، فقال له: "يا أبا بكرة: المستشار مؤتمن، وأنا أقلدك أمري، أسألك بالله: هل تأمنه عليَّ؟". فقال له: "لقد حلف لي أبوك أن لا يسوءك، فأما أن يفي فليس مما أعلمه، ولهذا الله دوني" وكان لكلمات القاضي أثر طيب لدى العباس حتى أنه أوشك على المضي معه إلى مصر، إلا أن أصحابه منعوه من ذلك خوفًا من عقاب أبيه، فرجع القاضي إلى ابن طولون وعرفه الأمر(١).

ولما تمكن ابن طولون من العباس ومن معه عاقبهم بعد أن أمَّنهم؛ ووافقه القاضي بكار على ذلك لما رآه من صواب فعله لأن هؤلاء لا أمان لهم، وأن الأمير إنما أمَّنهم خوفًا من النهب وسفك الدماء وهتك الحريم، وعليه لم يرَ بكار لهذا أمانًا؛ وعندما عارض أحد الحاضرين القاضي في ذلك، أسكته ابن طولون قائلًا: "أهل الفقه أدرى بهذا منك"(٢). وعليه يتضح حسن تصرف الأمير لعلمه وفقهه، وموافقة القاضي للقرار لما رآه من صواب في ذلك، بل ورد ابن طولون ودفاعه عن القاضي وتقديره لمكانة أهل الفقه. والذي يمكن أن نعتبره هو نفسه واحدًا منهم، إذ يذكر أنه كان أحياناً ينظر في المظالم ويحكم فيها بحضور القاضي بكار بن قتيبة، ولا يرد له القاضي حكمًا، بل ربما نعس القاضي(٣)، واتكأ ثم انصرف إلى منزله ولم يتقدم إليه أحد(٤).

وحبًا وتقديرًا من ابن طولون للقاضي كان يدفع له كل سنة جائزة

(١) الكندي: الولاة والقضاة، ص٢٢١، ٥١٢، البلوي: سيرة أحمد بن طولون، ص٢٤٩: ٢٥٢، ابن سعيد: سيرة أحمد بن طولون، ص ٩٥ :٦٠، المقريزي: الخطط، ج٢، ص١١٤، المقفى، ج١، ص٤٢٣، ج٢، ص٤٤٣، ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٥.

(٢) المقريزي: المقفى الكبير، ج٢، ص٤٤٣.

(٣) الكندي: الولاة والقضاة، ص٥١٢، هويدا عبدالعظيم رمضان: المجتمع في مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى العصر الفاطمي، جزءان، تقديم، عبدالعظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤م، ج١، ص٣٢٨.

(٤) ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٦.

قدرها ألف دينار[١]. وذلك خارجًا عن المال المقرر له من قبل الخليفة، ويقدر في الشهر بمائة وثمانية وستين دينار، واستمرت تُجرى عليه طوال حياته، "وذلك على حساب خمسة ونصف وثمن كل يوم، فلعلها كانت ستة فحطَّ الكتاب منها نقص الأهلة، وقيل حُطَّ منها يوم الجمعة"[٢]، وهذا المبلغ الأخير هو ما كان يكتفي به القاضي العفيف؛ ولا يمد يده لما يرسله إليه الأمير، بل كان يتركها بختومها وحالها[٣]؛ حتى عقب أحد المؤرخين قائلًا: "قلت هذا هو القاضي الذي في الجنة"[٤].

ولكن احترام القاضي بكار للأمير أحمد بن طولون وتقديره له لم يمنعه من أن ينظر في قضايا كان ابن طولون طرفًا فيها، ويقضى فيها بالحق، حتى لو كان على غير ما يرجو الوالي، مثال ذلك عندما اختفى أحد المتقبلين، وكان عليه لأحمد بن طولون بقية كبيرة من خراج البلد، وكان لهذا المتقبل حبس حبسه على ولده من بعده؛ فأحضر الوالي القاضي بكار وقال له: إن مذهب الإمام أبي حنيفة يقول بحل الحبس في الدين؛ ولذلك يتعين عليك حل حبس هذا الهارب حتى تأخذ مال السلطان منه، فقال له بكار: "لا تفعل ولا تستن سنة يستن بها فيك، لأن لك أوقاف على وجوه، وإن حللت حلوا عنك". فتوقف عن ذلك وكفَّ عنه وشكر لبكار مشورته عليه[٥].

---

(١) ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج١، ص٢٨٩، الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٢٠، ص٧٣، سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٦٠٣، ابن تغري بردي: النجوم، ج٣، ص٢٤.

(٢) الكندي: الولاة والقضاة، ص٥٠٧، ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٠.

(٣) البلوي: سيرة أحمد بن طولون، ص٢٢٤: ٢٢٥، حاشية ١، ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج١، ص٢٧٩، الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٢٠، ص٧٣، سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٦٠٢.

(٤) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج٣، ص٢٤.

(٥) البلوي: سيرة أحمد بن طولون، ص١٧٩، المقريزي: المقفى، ج٢، ص٤٥٢، ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٢.

ومن القضية يتضح عدة أمور منها: احترام ابن طولون للقضاء وحرصه على أن تسير الأمور في مجراها الصحيح لذا يعرض القضية على القاضي، رغم أنه من الممكن أن يتخذ قراره في الأمر وينفذه دون الرجوع للقاضي. وكذلك التأكيد على تدين ابن طولون ومعرفته بمذهب الإمام أبي حنيفة.

وفي قضية أخرى نجد القاضي لا يتردد في أن يحلِّف أحمد بن طولون حتى يحكم برد ما يستحق إليه. فيُذكر أن أحد المتقبلين توفي وعليه مال للأمير، وله أطفال، فطلب عامل الخراج من أحمد بن طولون أن يأمر القاضي ببيع داره لاسترداد مال الأمير، فأرسل ابن طولون إلى القاضي بكار في ذلك، فقال القاضي حتى يثبت عليه الدين، فأثبتوه وسألوه البيع فقال: حتى يحلف من له الدين، فحلف أحمد بن طولون، فقال بكار: أما الآن فقد أمرت بالبيع[١]. فأي عدل هذا وإنصاف من القاضي؟!! وأي احترام وتقدير من ذلك الأمير؟!!.

وكان بكار في مجلس ابن طولون يومًا فتخاصم رجلان، فقال له احكم بينهما، فنظر في القضية ووجه اليمين على أحدهما؛ فاستحلفه، فلما فرغ قال له الخصم استحلفه أيها القاضي برأس الأمير، فقال بكار: يا هذا قد حلف بالله أعظم من الأمير، فقال: استحلفه برأس الأمير، فقال له بكار: تحلف برأسه؟ قال: لا، فقال له بكار يا عدو الله، تحلف بالله خالق السموات والأرض وتمتنع أن تحلف برأس مخلوق مثلك؟[٢]. هكذا لا يمنعه كونه في مجلس الأمير من قول الحق، كما لم يعلق الأمير، أو ينقم عليه الأمر بل ظل عنده على حرمته ومكانته.

ورغم كل هذا التقدير والاحترام المتبادل بين الطرفين إلا أنه في أواخر

(١) الكندي: الولاة والقضاة، ص٥٠٨، ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٢.
(٢) الكندي: الولاة، ص٥١١، ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٤: ١٠٥.

عهد ابن طولون تبدل الاحترام والتقدير إلى محنة للقاضي تمثلت في حبس ومهانة وتنكيل، وبعد أن كان القاضي عند الوالي "من أعظم الناس"[١] سرعان ما غضب عليه وطلب منه أن يرد له جوائزه التي سبقت الإشارة إلى أنها كانت ألف دينار كل سنة، فما كان من القاضي إلا أن قام بردها كما هي بختومها، وقيل كانت ثمانية عشر كيسًا[٢]، وكان ابن طولون يظن أن القاضي أنفقها، وأنه يعجز عن القيام بها، فاستحى ابن طولون آنذاك من نفسه[٣].

كما أمره أن يسلم القضاء إلى محمد بن شاذان الجوهري[٤] وجعله كالخليفة له ففعل بكار[٥]، ولم يكن بإمكان ابن طولون عزله من القضاء، لأن القاضي كان يعين من دار الخلافة مباشرة آنذاك، وعليه لم يكن الأمر بيده[٦].

(١) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٦٠٣، ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٥، ابن تغري بردي: النجوم، ج٣، ص٢٤.

(٢) وقيل ستة عشر كيسًا، ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٥.

(٣) ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج١، ص٢٧٩، الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٢٠، ص٧٣، سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٦٠٣، ابن حجر: رفع الإصر، ابن تغري بردي: النجوم، ج٣، ص٢٤.

(٤) محمد بن شاذان بن زكريا الجوهري يكنى أبا بكر، بصري قدم مصر وصحب القاضي بكار بن قتيبة، الذي جعله خليفته في الحكم في مصر عندما خرج إلى الشام، وكتب عنه بمصر، وتوفي بمصر في المحرم سنة ٢٧٤هـ وكان يرى رأي أبي حنيفة رحمه الله. عنه انظر، ابن يونس الصدفي: تاريخه، ج٢، ص٢٠٧، رقم(٥٤٦)، المقريزي: المقفى الكبير، ج٥، ص٧١٥. رقم (٢٣٣٧).

(٥) الكندي: الولاة، ص٥١٣، ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج١، ص٢٧٩، الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٢٠، ص٧٣، سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٦٠٣.

(٦) الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٢٠، ص٧٢، سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٦٠١، هويدا رمضان: المجتمع في مصر الإسلامية، ج١، ص٣١٦، ٣٢٤.

ثم وضع بكار في السجن[١]، حتى اعتبره البعض أشهر مسجون في الدولة الطولونية[٢]، وقيل أنه قيده[٣]. ولما طال سجنه شكا أصحاب الحديث إلى الأمير انقطاع السماع من بكار، فأذن له في الحديث إلى طلابه، وعُملت له طاق في السجن، فكان يحدث فيها ويُكتَب عنه[٤]، ويذكر أنه كان في كل يوم جمعه يغتسل ويلبس ثيابه ويجيء إلى باب السجن؛ طالبًا الخروج للصلاة، فيردْ السجان ويقول: اعذرني أيها القاضي، فما أقدر على إخراجك، فيقول: اللهم اشهد[٥].

كما سجن كاتبه وأصحابه وأمرهم برفع حساب ما جرى على أيديهم[٦]، أيديهم[٦]، وزاد الأمر سوءًا أن حبس ابن طولون القاضي كان بعد أن خرق سواده، وعامله معاملة سيئة وصلت إلى حد تمزيق ثيابه؛ وجره برجله وليس عليه إلا سراويل وخفان وقلنسوة، مسلوب الثياب وضربه[٧]، وتعدى الأمر إلى

(١) ابن خلكان: وفيات، ج١، ص٢٧٩. وذلك خلافًا لمن قال أنه حبسه في داره، البلوي: سيرة أحمد بن طولون، ص٣٧.
(٢) هويدا رمضان: المجتمع في مصر الإسلامية، ج١، ص٣٤٧.
(٣) ابن خلكان: وفيات، ج١، ص٢٨١، الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٦٠٢، ابن العماد: شذرات الذهب، ج٣، ص٢٩٣.
(٤) الكندي: الولاة والقضاة، ص٤٧٨، ابن خلكان: وفيات، ج١، ص٢٧٩. ابن أيبك الدراداري: كنز الدرر، ج٥، ص٢٨٣، الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٢٠، ص٧٣، سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٦٠٣، المقريزي: المقفى، ج٢، ص٤٤٤، ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٧.
(٥) البلوي: سيرة أحمد بن طولون، ص٣١٧، الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٦٠٣، المقريزي: المقفى، ج٢، ص٤٤٤، ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٧.
(٦) الكندي: الولاة والقضاة، ص٢٣١، المقريزي: المقفى: ج٢، ص٤٤٤.
(٧) الكندي: الولاة والقضاة، ص٥١٣، البلوي: سيرة أحمد بن طولون، ص٣١٧، المقريزي: المقريزي: المقفى، ج٢، ص٤٤٤، ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٦.

تأليب سفهاء الناس على القاضي وذلك عن طريق مكاشفته للناس في الميدان[١]، وجعله لهم خصمًا يطالبونه بمطالب يَّدعونها عليه؛ وهو يرد عليهم بالحجة بنفسه[٢]. وكان مجلس المظالم هذا يعقد بين يدي أحمد بن طولون، ويحضره القاضي وهو قائمًا[٣].

ويذكر أنه "ما تعرض له أحد وأفلح بعد ذلك"[٤]؛ فقد تعرض له غلام يقال له عامر بن محمد بن نجيح، وكان في حجره، فرآه في مجلس المظالم، فقال له يا عامر ما تصنع ها هنا؟ قال: أتلفت علىَّ مالي، فقال: "إن كنت كاذبًا فلا نفعك الله بعقلك" وذكر أنه شُوهد بعد ذلك ذاهل العقل يسيل لعابه؛ ويسب الناس ويرميهم بالحجارة، والناس يقولون: هذه دعوة بكار[٥].

وممن رافعه أيضًا رجل نصراني فقال: أيها الأمير إن هذا الرجل الذي يزعم أنه كان قاضيًا جعل رِبع أبي حُبسًا، فقال بكار: نعم. ثبت عندي أن أباه حبس هذا الربع وهو يملكه، فأمضيت الحبس؛ وجاءني هذا متظلمًا فضربته فخرج إلى بغداد، فجاءني بكتاب يزعم أنه من الموفق "لا تمض أحباس النصارى" فعرفت أنه جاهل، فلم ألتفت إليه، وقد شهد عندي إسحاق بن معمر بأن هذا كان أسلم ببغداد على يد الموفق، فإن شهد عندي آخر مثل إسحاق ضربت عنقه، فصاح أحمد بن طولون بالنصراني المطبق المطبق فحبس[٦]

(١) ابن سعيد المغربي: سيرة أحمد بن طولون، ص ٧٣، الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٢٠، ص٧٣، سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٦٠٣.

(٢) الكندي: الولاة والقضاة، ص٢٣١، البلوي: سيرة أحمد بن طولون، ص٣١٧، ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٦.

(٣) الكندي: الولاة والقضاة، ص٥١٣، الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٦٠٣، ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٦.

(٤) ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٦.

(٥) الكندي: الولاة، ص٥١٣، ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٦.

(٦) الكندي: الولاة، ص٥١٣، ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٦.

ومنه يتضح حلم وفقه وعدل القاضي، الذي يحتمل كل هذه الظلامات، ويستمع إليها ويفندها بالحجة القاطعة التي تقنع الأمير إلى حد حبس المتظلم، واستمرت القطيعة بين الوالي والقاضي فظل الأخير محبوسًا حتى تُوفي الوالي، ثم ما لبث أن لحق به القاضي بعد عدة أيام. ولكن ما السبب الذي أدي إلى ذلك، وحول الود والاحترام والتقدير إلى حبس وتنكيل؟!! وكم كانت المدة التي قضاها في سجن الوالي؟ فهذا ما سوف تجيب عنه الصفحات التالية.

سبب الخلاف:

تحدثت المصادر وأفاضت في سبب الخلاف والقطيعة بينهما، وأجمعت على أن الأمر يتصل اتصالًا مباشرًا بدار الخلافة؛ وتحديدًا ولي العهد، والذي أصبح الحاكم الفعلي وصاحب الأمر والنهي، ولم يكن للخليفة معه سوى الاسم فقط(١)؛ حتى أنه لم يعد ينفذ له توقيع في كبير ولا حقير، ولكنه في الوقت نفسه تباينت المصادر في تحديد السبب الحقيقي وراء ذلك، كما أغفلت شرح وجهة نظر طرفي النزاع في القضية، وما دفع كليهما إلى التمسك بوجهة نظره حتى الممات.

فقد عاشت دار الخلافة في منتصف القرن الثالث الهجري التاسع الميلادي حالة غريبة، لم يألفها المسلمون من قبل، وكان الخليفة القائم بالأمر آنذاك هو المعتمد على الله (٢٥٦-٢٧٩هـ/٨٦٩-٨٩٢م)(٢) الذي جعل ولاية

(١) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص٣٦٧، أبوالفدا: التبر المسبوك في تواريخ الملوك، ص٤٩، المقريزي: المقفى، ج٢، ص٤٤٦، ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٥.

(٢) المعتمد: أحمد بن المتوكل على الله جعفر بن المعتصم أبوالعباس المعتمد على الله، ولد سنة ٢٢٩هـ، أمه أم ولد، تولى الخلافة بعد مقتل المهتدي، وطالت أيام ملكه، وكانت مضطربة، كثيرة التولية والعزل بتدبير الموالي وغلبهم عليه فاستدعى أخاه الموفق من مكة، وجعل له ولاية العهد بعد ابنه المفوض، وترك له شئون الحكم، فقام الموفق بالأمر إلى أن توفِّي سنة ٢٧٨هـ، ثم ما لبث أن توفي المعتمد سنة ٢٧٩هـ.
=

العهد من بعده لابنه المفوض، ومن بعده لأبي أحمد طلحة الموفق بالله أخي الخليفة[١]، وكان الخليفة قد استدعاه من مكة وجعله وليًا للعهد، وقسم المملكة بين ابنه وأخيه؛ فجعل شرق المملكة لأخيه وغربها لابنه، وشرط عليهما ألا يتدخل أحدهما في عمل الآخر، وإذا حدث لأي منهما حادث في عمله كانت النفقة عليه من مال خراج قسمه، وكتب بذلك كتابًا، وأشهد عليه أسوة بما فعله هارون الرشيد مع ابنيه[٢]، وتقلد كل منهما عمله، وانصرف الخليفة إلى شهواته وملذاته حتى ذكر أنه كان: "منحل الأمر جدًا، لأنه كان رجلًا منشغلًا بملاذ نفسه وطيب عيشه بالصيد واللعب والتفرد مع الجواري، فكانت الأمور ضائعة والتدبير فاسدًا"[٣] حتى أوشك الملك على الذهاب، فغلب الموفق على تدبير المملكة وسياسة الدولة، فأصبحا كالشريكين، ويؤكد الكتاب أن الموفق

=

عنه انظر ابن قتيبة: المعارف، ق٢، ص٤٠٥. الطبري: تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص٤٧٤، المسعودي: التنبيه والإشراف، ص٣٦٧: ٣٧٠، ابن الجوزي: المنتظم، ج١٢، ص١٠٣: ١٠٧، أبوالفدا: التبر المسبوك، ص٤٩، الشيخ زهير الكبي: موسوعة خلفاء المسلمين، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٥م، ج٢، ص٦٦: ٧٣.

(١) الموفق: الأمير الناصر لدين الله الموفق بالله أبوأحمد محمد طلحة بن المتوكل بن المعتصم بن هارون ولد في ربيع الأول سنة ٢٢٩هـ، ولما ولي العهد لقب بالموفق، وإليه وُكل محاربة صاحب الزنج وبالفعل انتصر عليه. وصار إليه العقد والحل والولاية والعزل، وكان عالمًا له مآثر ومحاسن كثيرة جدًّا. وأصابه مرض النقرس وكان سبب وفاته في صفر سنة ٢٧٨هـ. وخلفه في ولاية العهد ابنه المعتضد بالله. عنه انظر ابن الأثير: الكامل، ج٦، ص٣٦١: ٣٦٣، ابن كثير: البداية، ج١٤، ص٦٣٨: ٦٣٩.

(٢) البلوي: سيرة ابن طولون، ص٧٨: ٧٩، ابن سعيد المغربي: سيرة أحمد بن طولون، ص ١٩، الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٢٠، ص٦: ٧، المقريزي: المقفى، ج١، ٤٣٣، ج٢، ص٤٦٦، الشيخ الكبي: موسوعة خلفاء المسلمين، ص٦٨.

(٣) عنه انظر البلوي: سيرة أحمد بن طولون، ص٧٨، ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج١، ص٢٨١، المقريزي: المقفى، ج١، ص٤٣٣، ابن تغري بردي: النجوم، ج٣، ص٣٢.

بالفعل ضبط الأمور وأحكم التدبير، وحافظ على الدولة، على الرغم مما لاقاه من سوء الاعتراض. فحد من نفوذ الخليفة وأصبح كالمحجور عليه أو مقهورًا مع الموفق(١).

ويُذكر أن الموفق فعل ذلك لأنه يحسد أخاه على الخلافة ولا يراه جديرًا بها، وزاد حقده عليه لما قدَّم ابنه في ولاية العهد على الموفق، وأنه خرج عن طاعة أخيه ولم يحفظ له جميله(٢). وهناك من يرى أن انحلال المعتمد وانصرافه عن شئون الدولة هو ما دفع الموفق للتضييق عليه(٣) وهو المرجح عن الرأي الأول، حتى من اعتبر الموفق حاسدًا على المعتمد وهو البلوي؛ يعود ويؤكد على عدم أهلية المعتمد بقوله: "وكان لعمري المعتمد منحل الأمر جدًّا، ... فكانت الأمور ضائعة، وكل متقلد لعمله، قد فاز بما يتقلده"(٤).

وزاد الأمر سوءًا عندما قرر الخليفة المعتمد الهروب من تضييق أخيه، والخروج من عاصمة ملكه ومقر دولته، وبالفعل حدد الوجهة إلى مصر؛ ليكون في حماية ورعاية والي مصر القوي أحمد بن طولون، وذلك بعد مكاتبات جرت بينهما(٥)، خرج على إثرها ابن طولون من مصر متوجهًا

(١) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص٣٦٧، ابن خلكان: وفيات الأعيان، ص٢٨١، أبوالفدا: المختصر في تاريخ البشر، ص٥٣، الذهبي: دول الإسلام، ج١، ص٢٤٠، سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٦٠٢، المقريزي: المقفى، ج٢، ص٤٤٦، ابن تغري بردي: النجوم، ج٣، ص٣٢، ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، ج٣، ص٢٩٢.

(٢) عنه انظر البلوي: سيرة أحمد بن طولون، ص٧٨، المقريزي: المقفى، ج١، ص٤٣٣.

(٣) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص٣٦٧، أبوالفدا: التبر المسبوك، ص٤٩.

(٤) سيرة أحمد بن طولون، ص٧٨، المقريزي: المقفى، ج١، ص٤٣٣.

(٥) تجدر الإشارة إلى تباين الروايات في أمر تلك المكاتبات، فهناك من ذكر أن المعتمد كاتب أمراء الأطراف وعرض عليهم أن يلحق بهم، فلم يستجب له إلا أحمد بن طولون. الكندي: الولاة والقضاة، ص٥١٢، ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٥.
وهناك من يرى أنه هو من كاتب ابن طولون مباشرة وعرض عليه اللجوء إليه وحمايته من أخيه الموفق، متخذًا من نفسه صفة المدافع عن الخلافة، الذهبي: دول الإسلام، =

إلى الشام[١]، حتى وصل إلى دمشق، فأقام بها مترقبًا وصول الخليفة إليه، وبالفعل كان المعتمد قد انفصل عن الحضرة في جمادى الأولى سنة ٢٦٩هـ/ ٨٨٢م[٢] متوجهًا إلى ابن طولون، وخرج متظاهرًا بأنه يريد التنزه والصيد؛ ومعه جماعة من ثقاته[٣]، قُدروا بأربعة آلاف فارس على خيل جريدة إلى مصر[٤]، وركب الطريق إلى الرقة[٥].

=

ج١، ص٢٤٠، سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٦٠٢، المقريزي: الخطط، ج٢، ص١١٥، ابن العماد: شذرات الذهب، ج٣، ص٢٩٢، سيدة كاشف، أحمد ابن طولون، ص ١٠٦.

وهناك من يرى أن ذلك بغرض وسعاية من ابن طولون نفسه، لأنه كان يريد أن يجعل من مصر مقرًا للخلافة. أو ربما نكاية في الموفق أو ما شابه ذلك. ويزيد البعض أن ابن طولون كاتب الخليفة بعد أن شكا له الأخير تضييق أخيه عليه. البلوي: سيرة أحمد بن طولون، ص٢٨٠: ٢٨١، النويري: نهاية الأرب، ج٢٨، ص١٧، ابن كثير: البداية والنهاية، ج١٤، ص٥٨٢، المقريزي: المقفى، ج٢، ص٤٤٦، أحمد عبدالرازق: تاريخ وآثار مصر الإسلامية، ص٩٢.

(١) الطبري: تاريخه، ج٩، ص٦٢٠: ٦٢١، المقريزي: المقفى، ج٢، ص٤٤٦. وتذكر بعض المصادر أن ابن طولون كان متوجهاً إلى الشام في الأصل لمحاربة الخارجين عليه هناك واللحاق بغلامه لؤلؤ، الذي أعلن عليه العصيان، وأنه لما علم بخروج المعتمد ترك كل شيء، واتجه إلى دمشق استعدادًا لملاقاة الخليفة. الكندي: الولاة، ص٢٢٥، البلوي: سيرة أحمد بن طولون، ص٢٨٦، النويري: نهاية الأرب، ج٢٨، ص١٧، المقريزي: الخطط، ج٢، ص١١٥.

(٢) البلوي: سيرة أحمد بن طولون، ص٢٩٠، المقريزي: المقفى، ج٢، ص٤٤٦، في حين يجعلها ابن سعيد المغربي سنة ٢٦٨هـ، سيرة أحمد بن طولون ص ٦٨، ويجعلها ابن خلكان سنة ٢٦٧هـ. وفيات الأعيان، ج١، ص٢٨١.

(٣) البلوي: سيرة أحمد بن طولون، ص٢٩٠، الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٢٠، ص٣٠: ٣١، ابن العماد: شذرات الذهب، ج٣، ص٢٩٢.

(٤) المقريزي: المقفى، ج٢، ص٤٤٦.

(٥) الطبري: تاريخه، ج٩، ص٦٢٠. الكندي: الولاة، ص٢٢٥، المقريزي: الخطط، ج٢، ص١١٥، المقفى، ج١، ص٤٢٣، والرَّقَّة: بفتح أوله وثانية وتشديده، وأصله كل أرض =

فلما علم الموفق بالأمر، وهو آنذاك يحارب الخارجين بالبصرة، كتب إلى إسحاق بن كنداج يقول: "متى استولى ابن طولون على المعتمد لم يبقَ منكم معشر الموالي اثنان، فاجتهد في رده" وبالفعل اتجه ابن كنداج إلى الموصل فأدرك المعتمد بين الموصل والحديثه، وهنالك جرت مناظرة بينه وبين الخليفة، وبينه وبين خواص الخليفة أكد فيها ابن كنداج أنه لا يصح أن يترك الخليفة أخاه في وجه العدو؛ ويخرج عن مستقره ودار ملكه، وأن ذلك يعرض الدولة للخطر الذي ربما غلب على دار الخلافة؛ وانتهى الأمر برجوع الخليفة معه، وذلك بعد أن حلف له أنه لن يسلمه، وصارا حتى وصلا إلى سمراء، فسُلم الخليفة إلى كاتب الموفق؛ الذي حجزه في أحد الدور، ومنعه من نزول دار الخلافة، ووكل به خمسمائة رجل يمنعونه من الدخول عليه، وليس له حل ولا ربط[١]. ومن كان معه من الغلمان تم تقييدهم والقبض عليهم[٢]، حتى قيل أنهم رجعوا في غاية الذل والإهانة[٣]، ولما علم الموفق بما كان يدبر له

=

إلى جنب وادٍ ينبسط عليها الماء، وقيل الأرض اللينة التراب، وهي مدينة مشهورة على الفرات، وهي بين العراق والشام، وينسب إليها جماعة من أهل العلم. عنها انظر ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج٣، ص٥٨: ٦٠.

(١) الطبري: تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص٦٢٠: ٦٢١، المسعودي: مروج الذهب، ص٣٦٧، البلوي: سيرة أحمد بن طولون، ص٢٩٠: ٢٩٤، ابن الجوزي: المنتظم، ج١٢، ص٢٢٢: ٢٢٣، ابن خلكان: وفيات، ج١، ص٢٨١. أبوالفدا: المختصر، ص٥٣، الذهبي: دول الإسلام، ج١، ص٢٤١، المقريزي: الخطط، ج٢، ص١١٥، المقفى، ج١، ص٤٢٣، ج٢، ص٤٤٧: ٤٤٨، ابن العماد: شذرات الذهب، ج٣، ص٢٩٢: ٢٩٣.

(٢) الطبري: تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص٦٢١، البلوي: سيرة أحمد بن طولون، ص٢٩٢، ابن كثير: البداية، ج١٤، ص٥٨٢، المقريزي: المقفى، ج٢، ص٤٤٨.

(٣) ابن كثير: البداية، ج١٤، ص٥٨٢.

الخليفة مع ابن طولون خلع على إسحاق بن كنداج[١]، بولاية مصر[٢]، وقيل بالمغرب كله[٣].

هكذا انتهت المحاولة بالفشل الذريع، وعاد الخليفة إلى العراق، وهو على حالة من الحجر والتضييق تفوق السابقة، أما أحمد بن طولون فقد حزن كثيرًا لما حدث للمعتمد، والذي كان يتمنى أن يخلصه من قبضة أخيه وزاد الأمر سوءً ما فعله الموفق من إعطاء ولاية مصر لابن كنداج، هنالك استشاط ابن طولون غضبًا، وقرر خلع الموفق من ولاية العهد، وبالفعل أقام في دمشق والتي كانت تابعة له آنذاك، وكتب إلى الأعمال بإحضار القضاة والفقهاء إليه[٤]، فحضروا وفيهم بكار بن قتيبة قاضي مصر، وعقد بهم مجلسًا واستفتاهم في خلع الموفق، فكلٌ أفتاه بالخلع؛ إلا بكار بن قتيبة[٥] "فإنه تلكأ في ذلك، فتغافل عنه أحمد بن طولون، وحقدها له في نفسه"[٦] وكتب كتاب

(١) الطبري: تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص٦٢٢، البلوي: سيرة أحمد بن طولون، ص٢٩١، ٢٩٤، ابن الجوزي: المنتظم، ج١٢، ص٢٢٣.

(٢) الكندي: الولاة، ص٢٢٥، البلوي: سيرة ابن طولون، ص٢٩٤، ابن الجوزي: المنتظم، ج١٢، ص٢٢٣، ابن سعيد المغربي: سيرة أحمد بن طولون، ص٢٠، ابن كثير: البداية، ج١٤، ص٥٨٢. المقريزي: الخطط، ج٢، ص١١٥، المقفى، ج١، ص٤٢٢.

(٣) الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٢٠، ص٣٣.

(٤) البلوي: سيرة ابن طولون، ص٢٩٤، المقريزي: المقفى، ج٢، ص٤٤٨، وذلك خلافًا لمن قال إنه خرج من مصر بجيش لقتال الموفق، وكان في صحبته القاضي بكار. ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٥.

(٥) البلوي: سيرة ابن طولون، ص٢٩٤: ٢٩٥، ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج١، ص٢٨١، النويري: نهاية الأرب، ج٢٨، ص١٧، الذهبي: دول الإسلام، ج١، ص٢٤١، سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٦٠٢، المقريزي: الخطط، ج٢، ص١١٥، المقفى، ج٢، ص٤٤٨، ابن تغري بردي: النجوم، ج٣، ص٢٤، ابن العماد: شذرات الذهب، ج٣، ص٢٩٣.

(٦) البلوي: سيرة أحمد بن طولون، ص٢٩٥، المقريزي: المقفى، ج٢، ص٤٤٤.

الخلع على نسخ وأنفذ إلى كل عمل من أعماله نسخة تُقرَأ على المنبر في جميع أمصاره وتخلد(١).

وأشهد ابن طولون على كتاب الخلع القضاة فشهدوا إلا بكار بن قتيبة وآخرون، إلا أنه تغافل عنهم وأسرها لبكار. ويذكر أن بكار رد قائلًا: "لم يصح عندي ما فعله أبو أحمد ولم أعلمه"(٢). وكان مضمون كتاب الخلع أن أبا أحمد الموفق نكث بيعة المعتمد وأسره، وأن المعتمد قد صار من ذلك إلى مالا يجوز ذكره، وأنه بكى بكاءً شديدًا فلما خُطب يوم الجمعة في البلدان التابعة لابن طولون ذُكر ما حدث للمعتمد، وزيد في الخطبة "اللهم اكفه من حصره وظلمه، واستنفذه ممن أسره وجار عليه وقهره" يريد الموفق، ثم دُعي للمفوض وأحمد بن طولون(٣) ويذكر أنه لما رفض بكار التوقيع أمر ابن طولون بكتابة كتاب باسمه فكُتب باسمه وشهادته، وسُمِّي الموفق بالناكث(٤)، وكان ذلك لاثنتي عشرة ليلة خلون من ذي القعدة سنة ٢٦٩هـ/ ٨٨٢م(٥).

وفي المقابل أمر الموفق بلعن أحمد بن طولون على المنابر(٦)، كما

(١) الكندي: الولاة والقضاة، ص٢٢٦، البلوي: سيرة ابن طولون، ص٢٩٥، المقريزي: المقفى، ج١، ص٤٢٣: ٤٢٤، ج٢، ص٤٤٩.

(٢) الكندي: الولاة والقضاة، ص٢٢٦، المقريزي: الخطط، ج٢، ص١١٥.

(٣) عنه بالتفصيل انظر الكندي: الولاة والقضاة، ص٢٢٦، البلوي: سيرة أحمد بن طولون، ص٢٩٤: ٢٩٧، المقريزي: الخطط، ج٢، ص١١٥، المقفى، ج١، ص٤٢٣ : ٤٢٤، ج٢، ص٤٥٠.

(٤) الكندي: الولاة، ص٢٢٦، البلوي: سيرة ابن طولون، ص٢٩٧، ٢٩٨، المقريزي: المقفى، ج٢، ص٤٥٠.

(٥) الكندي: الولاة، ص٤٤٦، وقيل لإحدى عشرة ليلة خلون من ذي القعدة، المقريزي: الخطط، ج٢، ص١١٥، المقفى، ج٢، ص٤٥٠.

(٦) النويري: نهاية الأرب، ج٢٨، ص١٧، الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٢٠، ص٣٣، المقريزي: المقفى، ج١، ص٤٢٤.

يذكر أنه استصدر مرسومًا من الخليفة بلعنه ففعلها وهو كاره[١]، وذلك ليكون له صفة شرعية، ولإضعاف مركز ابن طولون في مصر والشام[٢]؛ وكان مما يُلعن به: "إن عدو الله المباين لجماعة المسلمين المعروف بأحمد بن طولون أظهر ما كان منه من معصية ومن شقاق، وكفر ونفاق، فيما بين أقاصي المغرب إلى أكناف العراق، ومرق عن الدين، وخالف أمير المؤمنين... اللهم العنه لعنًا يفل حده، ويتعس جده، ويجعله مثلًا للعابرين، إنك لا تصلح عمل المفسدين، يا رب العالمين"[٣]، وهناك من يرى أن الموفق هو من بدأ بلعن ابن طولون[٤].

وتمادى ابن طولون فأسقط اسم الموفق من الخطبة ومحاه من الطراز، حتى أنه لم يبق بمصر ولا بنواحيها ثوب على طرازه اسم الموفق إلا ونقض، فلحق الناس من ذلك مشقة كثيرة[٥].

(١) ابن الأثير: الكامل، مج٦، ص٣٣٠، أبوالفدا: المختصر، ص٥٣، ابن كثير: البداية والنهاية، ج١٤، ص٥٨٢. ويذكر البعض أن الخليفة فعل ذلك بعد ما فعله ابن طولون عند قبر معاوية بن أبي سفيان، إذ يذكر أنه بنى على قبر معاوية أربعة أروقة ورتب عند القبر قراءً يقرأون القرآن ويوقدون الشموع، ويعتبر البعض أن في ذلك تحديًا لبني العباس لكرههم التقليدي لبني أمية. عنه انظر أميرة بيطار: تاريخ العصر العباسي، ص٢٩٤.

(٢) أميرة بيطار: تاريخ العصر العباسي، ص٢٩٤.

(٣) الكندي: الولاة، ص٢٢٩، أبوالفدا: المختصر، ص٥٣، المقريزي: المقفى، ج١، ص٤٢٤، ج٢، ص٤٥٠: ٤٥١.

(٤) ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٥.

(٥) البلوي: سيرة ابن طولون، ص٣٠٠، ابن الأثير: الكامل، مج٦، ص٣٣٠، أبوالفدا: المختصر، ص٥٣، ابن كثير: البداية، ج١٤، ص٥٨٢، المقريزي: المقفى: ج٢، ص٤٥١.

الصدام المؤدي إلى المحنة:

تغافل ابن طولون عن القاضي بكار بن قتيبة في حينها[١]، ولكن لما رجع إلى مصر لعشر بقين من جمادى الآخرة سنة ٢٧٠هـ/ ٨٨٣م[٢]؛ وقبل أن يستقر في داره أحضر القاضي بكار وسأله عن امتناعه عن التصريح بخلع الموفق كما صنع غيره، وقال له: "لماذا توقفت عن خلعه، وقد حصر الخليفة وأسره وقهره واستبد بالأمر دونه، فقال له بكار: أنت أوردت عليَّ كتابًا من الخليفة المعتمد بتوليه العهد، فلو أوردت عليّ كتابًا من الخليفة المعتمد أنه قد خلعه خلعته[٣]، وأما بخلعك أنت له أخلعه لا يجوز لي غير ما عملته، إذ لا يجوز لي أن أقبل الأمر بنصه، فقال له: صدقت أتيتك لعمري بكتاب منه بتقليده العهد وهو مطاع القول، وهو اليوم محصور مأمور مضيق عليه، وقد نكث عهده مع من قلده إياه، ولم يجازَ على جميل فعله به، واستبد بالأمر دونه وحصره وقهره، فوجب بذلك على المسلمين خلعه. فقال بكار: ما أقول شيئًا إلا بحجة أثبتها، فقال له أحمد بن طولون: أنت شيخ قد خرفت، ونقص عقلك، وأعجبك قول الناس "بكار بكار" "وما في الدنيا مثل بكار" فدعاك ذلك إلى أن خرجت عن جملة من شهد بأنه مستحق للخلع وخارج عن طاعة أمير المؤمنين ممن فيه الخير والدين"[٤].

وذُكر أنه لما قال له ابن طولون أنه (أي الخليفة) "محجور عليه مقهور" قال له القاضي: لا أدري[٥] فما كان من ابن طولون إلا أن رد على

(١) البلوي: سيرة ابن طولون، ص٢٩٥، المقريزي: المقفى، ج١، ص٤٢٤، ج٢، ص٤٤٨: ٤٤٩.
(٢) المقريزي: الخطط، ج٢، ص١١٥، المقفى، ج٢، ص٤٤٤.
(٣) ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج١، ص٢٨١، المقريزي: المقفى، ج٢، ص٤٥١.
(٤) البلوي: سيرة ابن طولون، ص٣١٧، الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٢٠، ص٣٢، المقريزي: المقفى، ج٢، ص٤٥١.
(٥) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٦٠٢.

بكار قائلًا: "وهو الآن محبوس مقهور، وأنا أحبسك حتى يرد كتابه"[١] وزاد البعض أنه لما أصر ابن طولون على بكار في لعن الموفق امتنع إلى أن قال لابن طولون: "ألا لعنة الله على الظالمين" فقيل لابن طولون "إنه إنما قصدك"[٢] فكان من ابن طولون ما كان في حق القاضي بكار بن قتيبة على النحو السالف ذكره من الحبس والتنكيل.

وبعد استعراض آراء المؤرخين نجد تباينًا في تحديد الأمر الذي امتنع عنه بكار، فمنهم من يرى أنه امتنع عن خلع الموفق ولعنه، وهو ما ذهب إليه أغلب من تعرضوا لذلك[٣]. وهناك من يرى أن ما حدث لبكار كان نتيجة لرفضه لعن الموفق لا خلعه[٤]. والراجح أنه امتنع كلية عن اللعن والخلع، بدليل الحديث الذي دار بين ابن طولون وبكار؛ ويؤكد ذلك الرسالة التي بعثها ابن طولون للقاضي وهو في محبسه والتي صرح فيها بأنه لم يُغير محل القاضي عنده إلا أمر الخلع[٥].

وزاد الأمر تعقيدًا تمسك كلا الطرفين بموقفه، رافضًا التنازل عن رأيه مما زاد من الخلاف بينهما؛ ولا يخفى أنه لم يكن بإمكان ابن طولون الانفراد بأمر عزل ولي العهد، ولذلك لجأ إلى القضاة باعتبارهم أصحاب الحل والعقد في الناحية الدينية، ومصدر الفتوى التي يعتد بها الناس ويحترمونها، وعليه

(١) ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج١، ص٢٨١، المقريزي: المقفى، ج٢، ص٤٤٤.
(٢) الكندي: الولاة، ص٤٧٧، ٥١٢، ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٦.
(٣) البلوي: سيرة ابن طولون، ص٣١٧، ٣٣١، ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج١، ص١١٦، الذهبي: دول الإسلام، ج١، ص٢٤١، ابن كثير: البداية، ج١٤، ص٥٩٦، المقريزي: الخطط، ج٢، ص١١٥، المقفى الكبير، ج٢، ص٤٥١، ابن تغري بردي: النجوم، ج٣، ص٢٤.
(٤) الكندي: الولاة، ص٢٢٦، ٤٧٧، ٥١٢، الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٢٠، ص٧١، سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٦٠٠، ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٥.
(٥) عنه انظر البلوي: سيرة ابن طولون، ص٣٣١.

فهو يريد أن يضفي على سلوكه الصبغة الدينية، خاصة وأنه يعلم جيدًا مدى مكانة رجال الدين وخاصة القضاة في المجتمع آنذاك، ومدى نفاذهم إلى نفوس الناس وأرواحهم، فنجاحه في استصدار هذه الفتوى يضمن له رضا الناس وتوجيه الرأي العام إلى ما يريده، ومن ثَم يتحقق له ما يسعى إليه، ومهما يكن من أمر فإنه لفهم أبعاد هذا الخلاف لابد من دراسة دوافع كلا الطرفين لمعرفة وجهة نظر كل منهما.

أولاً: دوافع أحمد بن طولون:

العلاقة بين ابن طولون والموفق:

حتى تتضح الصورة بشكل أدق لا بد من التأكيد على أن العلاقة بين الموفق وأحمد ابن طولون لم تكن على ما يرام، إذ وصلت إلى حد مكايدة كل منهما الآخر بل والعداوة الظاهرة، ويرجع ذلك لعدة أسباب، تباينت آراء المؤرخين والكتاب حولها؛ ويمكن تحديدها فيما يأتي:

- فهناك من يرى أن سبب الخلاف بين الموفق وابن طولون يرجع إلى تضييق الموفق على الخليفة المعتمد وتقييد سلطانه، مما أثار حفيظة ابن طولون، والذي يذكر أنه اتخذ لنفسه صفة المدافع عن الخلافة[١]، حتى كتب للمعتمد كتابًا جاء فيه: "قد منعني الطعام والشراب والنوم خوفي على أمير المؤمنين من مكروه يلحقه، مع ما له في عنقي من الأيمان المؤكدة، وقد اجتمع عندي مائة ألف عنان أنجاد، وأنا أرى لسيدي أمير المؤمنين الانجذاب إلى مصر، فإن أمره يرجع بعد الامتهان إلى نهاية العز، ولا يتهيأ لأخيه في شيء مما يُخاف عليه منه في كل لحظة، فإن رأى أمير المؤمنين أيده الله ذلك صوابًا قدمه إن شاء الله وأظهر الخروج لهذه

(١) سيدة كاشف: أحمد بن طولون، ص١٠٦.

القصبة"[١]، ويمكن اعتبار ذلك هو السبب المباشر أو بالأحرى الظاهر من الأسباب.

- وهناك من يرى أن السبب هو كره ابن طولون للموفق لمطالبته له بالمال المفروض على ولايته للاستعانة به في حرب الخارج بالبصرة. الأمر الذي اعتبره ابن طولون تطاولًا من الموفق؛ لأن نفوذ الموفق مقتصرة على الجانب الغرب للمملكة فقط، وعليه فمصر خارج منطقة نفوذه[٢].

وعليه وطبقًا لما هو منصوص عليه في ولاية العهد، لا يحق للموفق التعرض له أو مطالبته بشيء، ومع ذلك بعث ابن طولون بمال إلى الموفق، ولكن استقله الموفق، وبعث لتأنيب ابن طولون وتهديده، مما دفع ابن طولون للتطاول على الموفق، والقول أنه لاحق له عنده، وهدده إن هو استمر في ذلك سوف يخرج عليه؛ بل ونقل الخلافة إلى مصر[٣]، فما كان من الموفق إلا أن عمل على تقليص نفوذ ابن طولون وحرمانه من الثغور الشامية، بحجة أن الأخير عاجز عن حمايتها. وبالفعل استصدر قرارًا من المعتمد وذلك بإرسال وال من قبله للثغور[٤]؛ مما أدى إلى زيادة

(١) البلوي: سيرة ابن طولون، ص٢٨١، ابن سعيد المغربي: سيرة أحمد بن طولون، ص٦٨ : ٩٦.

(٢) ويذكر البعض أن الخليفة كان قد أقطع الموفق مصر علاوة على الولايات الشرقية. أحمد عبدالرازق: تاريخ وآثاره مصر الإسلامية، ص٩٢.

(٣) عنه بالتفصيل انظر البلوي: سيرة ابن طولون، ص٧٩: ٨٥، ابن سعيد المغربي: سيرة أحمد بن طولون، ص١٩ : ٢٤، المقريزي: المقفى: ج١، ص٤٣٣: ٤٣٧، سيدة كاشف: أحمد بن طولون، ص ٧٩ : ٨٥.

(٤) مما أدى إلى اضطراب الأحوال هناك، بل وسقوط بعضها في يد البيزنطيين، مما شجع الخليفة على إعادتها لأحمد بن طولون خاصة وأنه عزله رغمًا عن إرادته، عنه انظر الطبري: تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص٦١٣: ٦١٤، البلوي: سيرة ابن طولون، =

التوتر بينهما. ولا غرو أنه كان للخليفة دور في زيادة التوتر والبغض بين الطرفين بما كان يوصله لابن طولون عن الموفق، وزاد الأمر سوءًا عندما أبلغه أن مبعوث الموفق إليه لأخذ المال إنما هو عين عليه(١)، وربما كان قصد المعتمد من ذلك أن يقتصر إرسال المال من ابن طولون عليه فقط. ويؤكد ذلك ما نُقِل عن الموفق في شأن ابن طولون من أن "خلفاءنا هم سبب فساد ما بيننا وبين الرعية"(٢).

- رغبة ابن طولون في الانتقام من الموفق لإيوائه غلامه الخارج عليه لؤلؤًا(٣)، والذي أعلن العصيان على مولاه وكاتب الموفق للحاق به

=

ص٨٩: ٩٠، الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٢٠، ص٢٩: ٣٠، ٣٣، أميرة بيطار: تاريخ العصر العباسي، ص٢٩٢: ٢٩٣.

(١) البلوي: سيرة ابن طولون، ص٨٠ : ٨١، ابن سعيد المغربي: سيرة ابن طولون، ص٢٠.

(٢) عنه انظر: نص ما نقل عن الموفق ووقع نعي ابن طولون في الموفق. البلوي: سيرة ابن طولون، ص٣٥٨: ٣٦٣.

(٣) لؤلؤ: غلام ابن طولون الذي رباه صغيرًا وقربه وأكرم نزله وخصه بما لا يخص به أولاده فكان عمدته، وولاه حمص وقنسرين ومصر والجزيرة وفي سنة ٢٦٨هـ، خرج لؤلؤ على مولاه وانحاز إلى الموفق، بل وطلب منه مساعدته بحملة لمحاربة ابن طولون. ولكن لم يأمن له الموفق بل وفكر في تسليمه إلى ابن طولون؛ لأنه لا أمان له وعليه فما لبث أن قبض عليه وأخذ أمواله، ولم تزل أموره في إدبار، ولم يبق له شيء فعاد إلى مصر أواخر أيام هارون بن خمارويه، عنه انظر الطبري: تاريخ الرسل، ج٩، ص٦١٤، ٦٥٠: ٦٥١، البلوي: سيرة ابن طولون، ص٢٧٢: ٢٧٩، ابن الأثير: الكامل، مج٦، ص٣٢٦. أبوالفدا: المختصر، ج٢، ص٥٢: ٥٣، النويري: نهاية الأرب، ج٢٨، ص١٦: ١٧، الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٢٠، ص٢٧.

والانضمام إليه[١]، فلما وصل الكتاب إلى الموفق وعرف رغبة لؤلؤ؛ سُرَّ بذلك لما في نفسه من أحمد بن طولون، ورأى أن ذلك من الفرص التي يتعين انتهازها، فأجابه بأحسن جواب، وأنفذ إليه خلعًا، مما زاد التوتر والكراهية بين ابن طولون والموفق؛ وكان مع لؤلؤ طائفة رفضوا ذلك ورجعوا إلى أحمد ابن طولون، وأطلعوه على ما كان من لؤلؤ فتألم لذلك وأخذ في إعمال الحيلة للؤلؤ والتلطف به ومكاتبته، فلم يفد ذلك عنده، فكتب إلى المعتمد على الله بما سبقت الإشارة إليه من رغبته في استقدامه إلى مصر وخوفه عليه من أخيه، وأما أحمد فإنه تجهز إلى الشام، فوصل إلى دمشق وهو يظهر الانتصار للمعتمد "ويقصد لؤلؤًا غلامه"[٢] وفيه يقول البلوي: "... وهو يظهر في قوله وفعله أن خروجه لنصرة المعتمد والكائن في صدره لؤلؤ غلامه، وهو يود لو أن الأرض طويت له إليه، أو قذفته بين يديه، وهو في غاية الكآبة والغم بأمره"[٣]، وعليه فقد اعتُبِر اهتمام ابن طولون بالخليفة وما اتخذ من تصرفات إنما هي موجهة ضد الموفق[٤]، وعليه فلا رغبة عنده في سماع صوت يدافع عن الموفق أو يؤيد حقه في ولاية العهد؛ لأن ذلك يضعف موقفه هو، ويظهره بمظهر

(١) الطبري: تاريخ الرسل، ج٩، ص٦١٤، البلوي: سيرة ابن طولون، ص٢٨٦، ابن سعيد المغربي: سيرة ابن طولون، ص٦٧ : ٨٦. وذلك خلافًا لمن قال إن الموفق هو الذي كاتبه وشجعه على ذلك. الكندي: الولاة، ص٢٢٤، المقريزي: المقفى، ج١، ص٢٢٤.

(٢) البلوي: سيرة ابن طولون، ص٢٧٦: ٢٧٧، ابن سعيد المغربي: سيرة ابن طولون، ص٦٨، النويري: نهاية الأرب، ج٢٨، ص١٦: ١٧.

(٣) سيرة ابن طولون، ص٢٨٦ وقد أكد البلوي على ذلك في أكثر من موضع في كتابه، ص٢٨٠، وعنه أيضا انظر ابن سعيد المغربي: سيرة ابن طولون، ص ٦٨، ويضيف البعض أنه أراد بخروجه هذا أن يثبت سلطانه على الشام خوفًا من ضم الموفق لها، سيدة كاشف: أحمد بن طولون، ص١٠٨.

(٤) أمينة بيطار: تاريخ العصر العباسي، ص٢٩٣.

الخارج عن الشرعية، وبالتالي كان تصرفه مع القاضي بكار بن قتيبة ومحاولته الضغط عليه بشتى الطرق ليقر بما يريده في شأن الموفق.

- ولعل الوازع الديني عند ابن طولون ورغبته في حماية الخليفة (ولي الأمر) الذي في عنقه له بيعه[١] هو ما دفعه لاتخاذ هذه الخطوة، والتي نُصح بعدم الإقدام عليها؛ ورغم اقتناعه بكلام ومبررات من نصحه، وخوفه من العواقب- حتى ذكر أنه في قرارة نفسه كان يتمنى ألا يتم الأمر-[٢] إلا أنه أقدم على تلك الخطوة معتبرًا ذلك نصرة للدين[٣].

ويذكر في ذلك أن ابن طولون كان قد فكر في الخروج بجميع جيشه وعدته كلها حتى يخلص أمير المؤمنين من براثن أخيه الموفق، ونقل كرسي الخلافة إلى مصر معتبرًا أن تقاعسه عن نجدة أمير المؤمنين حنث في اليمين التي له في عنقه، ولما استشار في ذلك أحد العقلاء نصحه بما يؤكد على خطورة خروجه بنفسه وجيشه لهذه الجهة، وذلك خوفًا عليه من الهزيمة، والتي ربما أوصلته إلى ألا تقوم له قائمة بعد ذلك، وأنه من الأفضل أن يبعث لذلك من يثق به بدلًا منه، وأنه يرى في كلام الأمير التحمس للمعتمد في حين أنه ليس أهلًا لذلك، لأنه منهمك في ملذاته. كما أوضح للأمير خطورة انتقال الخليفة إلى مصر، إذ لا يستبعد أن يأخذ الخليفة دار الأمير وهنالك يضطر إلى الانتقال إلى ما دونها ويصبح الأمير ضيفًا في بيته أو حتى كأحد الزوار، وربما تمنح إقطاعاته أو ممتلكاته لأحد ندماء الخليفة المصاحبين له مما يقلل من مكانة الأمير ويضيع سلطانه، بل وتتحكم حاشية الخليفة في البلد ولا يمكنه الاعتراض حتى لا يعزله الخليفة، وربما طمع أحد رفاق الخليفة فيما في

(١) وذلك طبقًا لما ذكر هو للناس وأظهر من غم لأجله، عنه انظر البلوي: سيرة ابن طولون، ص٢٨١.

(٢) البلوي: سيرة ابن طولون، ص٢٩٠.

(٣) البلوي: سيرة ابن طولون، ص٢٨٥.

يده فيجيبه الخليفة مكافأة له لسابقة معه أو محبة له كما استرسل قائلًا: "وحسبك أيها الأمير أن تستدعي رجلًا إلى بلدك وملكك، فإن بلغته الغاية القصوى، وسوغته كل ما كدحت فيه دهرك، رأى أن ذلك كله له ومن حاله، وأن الذي قد بقي معك مما تتجمل به بين يديه، له دونك، وأن إبقاءه لك تفضل عليك. وإن من إقبال الأمير ما يلحق المعتمد من أخيه؛ لأنه يجد بذلك الحجة على خلافه، وترك الائتمار له، وإسقاط اسمه والدعوة له وتأليب الأولياء عليه، وفي هذا ما يتهيأ له بلوغه من معونة أمير المؤمنين، وما يثني أخاه عليه فيعود له إلى إرادته، ويزول عنه ما يكرهه، وما أحب أيها الأمير إظهار هذا الاجتهاد العظيم في قهر الموفق، ونصرته لأخيه عليه، مما يتخوف من مثله لقوة يده وكبر أمره وتمكنه، والذي أرى –ولرأي الأمير أيده الله فضله– ألا يفعل ما إذا فعله جرى الأمر فيه بينه وبين أمير المؤمنين على ما شرحته له، مما يخرج الأمير معه إلى أكثر مما خرج أخوه إليه"(١).

وبعد هذه النصيحة الموضحة لدقائق الأمور، والتي اقتنع بها ابن طولون غاية الاقتناع، بل واعترف بصحة الرأي وجودته، إلا أنه خالفها وخرج للقاء الخليفة واستقدامه إلى مصر، معتبرًا أن ذلك نصيحة في الدنيا وغش في الدين والآخرة(٢).

- حب ابن طولون للخلفاء العباسيين واحترامه لهم واستعداده للتضحية من أجلهم حتى أنه كان دائمًا يعيب على بني طبقته تطاولهم على الخلفاء، ويتأكد ذلك من علاقة ابن طولون – في شبابه– بالخليفة المستعين سابقًا

(١) البلوي: سيرة ابن طولون، ص٢٨٢: ٢٨٥، ابن سعيد المغربي: سيرة ابن طولون، ص٦٩ : ٧٠.

(٢) عنه انظر البلوي: سيرة ابن طولون، ص٢٨٥، ابن سعيد المغربي: سيرة ابن طولون، ص٧٠.

(٢٤٨-٢٥٢هـ/٨٦٢-٨٦٦م)[١]، والذي تفانى في خدمته لدرجة أن الخليفة اختاره ليلازمه في منفاه بعد عزله. وعندما أُغري ابن طولون بقتل المستعين مقابل ولاية واسط، رد قائلًا: "لا يراني الله أقتل خليفة في عنقي له بيعة"[٢].

- وبالنسبة للمعتمد فيؤكد الكتَّاب على حبه له، وإرساله إليه بالأموال سرًا؛ بل وغمه لما يحدث له، حتى أنه كان ينشد أشعارًا في ذلك[٣]، وعليه يبدو أمر حب الخلفاء ورعاية مصالحهم عند ابن طولون وكأنه عقيدة راسخة، لا يمكنه الحياد عنها، أو حتى التفكير فيما ينافيها. ويؤكد ذلك وصيته لابنه أبي الجيش- قبيل وفاته- بضرورة الوفاء لدار الخلافة، والبعث للخليفة بالمال المقرر عليه؛ حتى ولو أعيته الحروب وواصلته، ويؤكد عليه بمقاتلة كل من قهر الخليفة ومنعه أمره وتصرفه في إنفاذ حكمه وجميع أمره[٤]، ولا أدل على ذلك من اعتراف الموفق نفسه لابن طولون - وهو عدوه الأول آنذاك- بهذا الأمر وثنائه عليه بعد وفاته، بل وإعطائه

(١) المستعين بالله أحمد بن محمد بن المعتصم ويكنى أبا العباس وقيل أبا عبدالله، أمه أم ولد، كان أبيض حسن الوجه، بويع له بعد المنتصر لست خلون من ربيع الآخر سنة ٢٤٨هـ، ثم ما لبث أن خلع سنة ٢٥١هـ، وبويع للمعتز بالخلافة بعد أن أُخْرِج من محبسه وبعد حروب بينهما، واضطر المستعين إلى إصابة الإجابة للخلع وأشهد على ذلك سنة ٢٥٢هـ. وأُخرِج من بغداد إلى واسط، وكتب بقتله؛ فقُتِل سنة ٢٥٢هـ، وعمره آنذاك خمس وثلاثين سنة. ابن قتيبة: المعارف، ق٢، ص٤٠٤، الطبري: تاريخه، ج٩، ص٢٥٦، المسعودي: التنبيه والإشراف، ص٣٦٣: ٣٦٤، ابن الجوزي: المنتظم، ج١٢، ص٦: ٨، ٤٢، ٥٦. أبوالفدا: المختصر في أخبار البشر، ص٤٨.

(٢) ابن الجوزي: المنتظم، ج٢، ص٢٣١ن ابن سعيد المغربي: سيرة ابن طولون، ص٦ : ٧، أحمد عبدالرازق: تاريخ وآثار مصر الإسلامية، ص٨٨ : ٨٩.

(٣) البلوي: سيرة ابن طولون، ص٣٤٦: ٣٤٧.

(٤) البلوي: سيرة ابن طولون، ص٣٣٨.

الحق فيما ذهب إليه، حيث قال: "... كان هذا الرجل مخالفي والخلاف يزيد وينقص... وكان خلاف أحمد بن طولون لي أحب من طاعة من يطيعني ويستبيح أموالي، ويخرب بلداني، فخلاف من يحسن تدبير ما في يده، أحب إلى من موالاة من يحتوي على ما وكلته إليه وتذم العاقبة فيه بسوء تدبيره وقبح أفعاله، وكان هذا الرجل رحمه الله يدبر ما قُلده كما يدبر المالك ملكه... ثم لم يخرج عن طاعة ولا أجرى على حال مذمومة... وقد حمل إلى إمامة المتفرد باصطناعه مذ قلده هذا البلد، ما كنت أرض أن يحمل بضعة لإصلاح ما أنا بسبيله لضيق الأمر، وتعذر الأحوال علىَّ فيما أعانيه ودفعت إليه، وناظري بما إذا تأمله المتأمل المنصف علم أن عذره في خلعي أوجب من عذري في لعنه، وما خرج إليه في أمري من انحرافه عني، أوجب مما خرجت إليه في أمره وفي انحرافي عنه، وإن كنت أظهر ذلك بلساني وقلبي ينكره ويعلم خطأي فيه وعذره فيما يأتيه، وأئمتنا هؤلاء هم فساد فيما بيننا وبين الناس.. ولأحمد بن طولون رحمه الله أولاد عداد، وموالٍ وعدد جم، لم يرو غير رياستهم، ولم يكن في جماعتهم من قبله ممتلئ من هيبتنا غيره، لأنه رُبي في خدمتنا، وشاهد قوة أمرنا وأحوالنا، فامتلأ من ذلك قلبه، وكبرت سطوتنا في عينيه...."[(١)].

وعليه فهو يؤكد على حب ابن طولون لبني العباس واختلافه عن غيره من بني جنسه من حيث حبه لهم وتقديره لمكانتهم، كما يؤكد على سلامة نية ابن طولون وتفانيه في خدمة دار الخلافة، ويعطيه الحق فيما ذهب إليه رغم خلافه معه وعداوته له، بل ويجعل موقف ابن طولون فيما ذهب إليه من خلعه ولعنه أقوى من موقفه هو نفسه، فيما ذهب إليه تجاه ابن طولون. وإذا أخذنا هذا الكلام موضع التحقق نجده قوي موقف ابن طولون فيما ذهب إليه في خلع الموفق، وإن كان لا يعطه العذر أو الحق فيما اتخذ من إجراءات

(١) البلوي: سيرة ابن طولون، ص٣٥٩: ٣٦١.

تجاه القاضي بكار بن قتيبة.

ومما يجب التأكيد عليه أنه رغم الخلاف بين الموفق وابن طولون، إلا أنه كان كلاهما يقدر الآخر ويعرف مكانته جيدًا وقد ظهر ذلك في أكثر من موقف، بل وأكد عليه كلاهما، فكما شهد الموفق لابن طولون، يشهد الأخير للموفق بقوله لأحد عيون الموفق عليه "قل له إني لم أنحرف عنك وأخلعك وأخالف عليك كرها لك، ولا كان ذلك مني إلا طاعة لأمير المؤمنين، وما أكدته على بيعته فإن رجعت عما أتيته في أمري، كنت لك كما أنه له متصرفًا بين أمركما ونهيكما وطاعتكما"(١).

وبالنظر فيما جرى بين الطرفين نجد أن ابن طولون ربما تعنت في موقفه، وغالى في الدفاع عن الخليفة دون التفكير في عواقب ذلك، أو التماس العذر للموفق فيما ذهب إليه تجاه الخليفة- كما نصحه الناصح سابقًا- أو حتى التمهل في أمره، وهذا نفسه ما كان يتمناه الموفق منه، إذ نقل عنه أنه أمر كاتبه وجماعة من خاصته بمكاتبة أحمد بن طولون، وتوبيخه على المبادرة بخلعه وإسقاط اسمه، ويقولون له أنه "إنما كان يجب أن تفعل لو رأيت بالخليفة حادثًا، فأما لم يجر إلا منع أمير المؤمنين من فعل شيء آثره، ولو فعله لعاد عليه وعلى مملكته ضرر، فذلك غير منكر يوجب ما شرعت إليه، لأنه ليس قادحًا في يمين، ولا مخرجًا عن بيعة، ولا عادلًا عن طاعة... وقد كان يجب عليك أن تصون نفسك عن الطعن بنا، في أننا نستجير أن نحدث في أمير المؤمنين حادثة، نبرأ إلى الله الكريم منها، ويحلفون أن اللعن الذي خرج على غير إرادة مني ولا محبة ولا اختيار لما جرى من ذلك ويشيرون عليه بأن يكاتبني بما يزيل به ما قد وقع بيننا وبينه"(٢).

فلما وصل الكتاب إلى ابن طولون عرف أن ذلك ليس من أنفسهم،

(١) البلوي: سيرة ابن طولون، ص٣٣٣.

(٢) البلوي: سيرة ابن طولون، ص، ٣٠٣. النويري: نهاية الأرب، ج٢٨، ص١٨.

وأن الأمر باختياره وطلبه، فسره وأجاب بأن الموفق أحد مواليه، وأنه إنما انصرف عنه لحصره الخليفة، وأنه لو خلاه، وأزال عنه الموانع التي ألزمه إياها، امتثل أمره ولم ينحرف عن طاعته، وكان كبعض خدمه، مع التأكيد على أن ما في يده من مال عمله محفوظ للخليفة، وإن أقام الموفق على ما هو عليه من حصره الخليفة، حارب عنه ولو لم يبقَ معه أحد، راجيًا أن يرزق الشهادة على حسن الطاعة(١).

وهذا دليل على عقل الموفق وحسن تصرفه(٢)، في مقابل إصرار ابن طولون على إطلاق الخليفة، وتأكيده على عدم تنازله عما يريد حتى لو اضطره الأمر للمحاربة من أجل الخليفة وحريته، معتبرًا ذلك جهادًا، وأن موته في سبيله هو شهادة على حسن الطاعة. وبالفعل استجاب له الموفق لمَّا يئس من تنازل ابن طولون عن حماية الخليفة، ووجد منه إصرارًا شديدًا وتمسكًا بوجهة نظره ولا يمكن الحياد عنها؛ فما كان منه إلا أن فعل للمعتمد كل ما اختاره، ونقله إلى قصره، وبلغ له كل ما يحبه، وأزال عنه الموكلين، تراجع عن كل ما قد عزم عليه في أمره. كل ذلك رعاية لأحمد بن طولون، ففعل ما رسمه في كتبه وزيادة عليه رضًا له؛ بل وكاتب المعتمد يؤكد له احترامه وتقديره لما فعله ابن طولون، وطلب منه مكاتبة ابن طولون بما يزيل ما كان بينهما، ويسأله أن يرد الدعوة له على المنابر، واسمه على الطراز، ويعود إلى ما كان عليه من استقامة الحال. وبالفعل أنفذت الكتب بذلك، وبإسقاط اللعن لابن طولون، ولكن الرسول ما أن بلغ الرقة حتى وصله نعي ابن طولون فرجع إلى الحضرة(٣)، وعليه لم يتم الأمر بشكل رسمي، لأن المنية كانت أسرع إلى

(١) البلوي: سيرة ابن طولون، ص٣٠٣: ٣٠٤.

(٢) وهو ما أجمع عليه المؤرخون بهذا الشأن. عنه انظر البلوي: سيرة ابن طولون، ص٣٠٤: ٣٠٦، النويري: نهاية الأرب، ج٢٨، ص١٨.

(٣) البلوي: سيرة أحمد بن طولون، ص٣٠٤، النويري: نهاية الأرب، ج٢٨، ص١٧.

ابن طولون، هذا فضلًا عن أن المكاتبات كانت سرًا والرد عليها كذلك.

على أية حال ما يهمنا هنا هو صلابة وقوة موقف ابن طولون، بل واقتناع البعض به[١]، حتى من هو سبب الخلاف نفسه. ولعل ذلك كله هو ما دفعه لسلوك النهج الذي اتبعه مع القاضي بكار بن قتيبة، معتبرًا في ذلك الصواب، بل وتصحيحًا لسلوك خاطئ اتُّبِع ضد ولي الأمر (الخليفة)، وترك هذا السلوك الخاطئ (من وجهة نظره) أو وجود مؤيدين له أمر خطير، ويحتاج إلى تقويم وتصحيح، ومن ثم نجده صب غضبه على القاضي بلا رحمة أو هوادة، معتبر في ذلك قمة التقوى والورع؛ وطاعة ولي الأمر، والتي قرنها القرآن الكريم بطاعة الله ورسوله.

- ولعل رغبة ابن طولون في جعل مصر دارًا للخلافة، كان من أسباب ذلك، وهو ما أشار إليه جماعة من المؤرخين[٢]، وإن كان من غير المستبعد اعتماد هذا السبب، لكن في الوقت نفسه لا يمكن اعتباره السبب الرئيس في ذلك، بل ربما ضمن الأسباب، خاصة وأن ابن طولون بعد نصيحة من نصح له بعدم استقدام الخليفة أصبح مترددًا في الأمر. وفرضًا أنه سبب قوي عند ابن طولون، فلا يمكن اعتماده كسند قوي في تصرفه ضد القاضي بكار. فهذه المحاولة مجرد فرصة إن وجدها انتهزها وإلا فلا، خاصة وأنه اقتنع بنصيحة الناصح ومبرراته، فلا يعقل أن يكون ذلك حجة قوية عنده تبرر تعصبه وتعنته ضد القاضي.

وبعد يمكن اعتبار هذه الاستنتاجات أهم الأسباب التي دفعت ابن

---

(١) وأؤكد هنا على كلمة بعض لأنه قد وضح من الدراسة أن الغالبية بل الرأي العام يرى غير ذلك، بل ويؤيد بكار بن قتيبة فيما ذهب إليه. وسيتضح ذلك في الصفحات التالية.

(٢) النويري: نهاية الأرب، ج٢٨، ص١٧، ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٥، أحمد عبدالرازق: تاريخ وآثار مصر، ص٩٢.

طولون إلى ما ذهب إليه في شأن المعتمد، والتي اعتبرها سندًا وحجة فيما فعله بالقاضي بكار بن قتيبة، وعلى الجانب الآخر لا بد وأن يكون للقاضي هو الآخر وجهة نظره ودوافعه التي أدت به إلى التمسك برأيه إلى هذا الحد، والذي يجعله يعرِّض نفسه لتلك المحنة.

ثانياً: وجهة نظر القاضي وأسبابه:

لم تصرح المصادر بالأسباب التي دفعت القاضي لرفض ما طلبه منه الوالي، والتي لا بد وأنها أسبابٌ قوية حتى يناله في سبيل التمسك بها ما ناله. فكان كل ما ذكر في هذا المجال هو ما قاله البلوي: "وتوقف بكار بن قتيبة عن شهادته، فغضب أحمد بن طولون؛ لأنه لم يشرح كما شرحوا ولا شهد كما شهدوا، وذلك لموضعه من الورع والدين"(١) وعليه فهو يجعل الدين والورع هو السبب الرئيس، حقيقة أنه سبب قوي، وحجة دامغة تجعله يتحمل في سبيلها ما تحمل من ناحية – وهو الموصوف بأنه كان دعامة الحياة الدينية آنذاك–(٢) ومن ناحية أخرى تلقى الرعب في قلب ابن طولون وربما تشككه في موقفه أو تخيفه من ناحية بكار ومكانته آنذاك، والتي ربما أضعفت موقف الوالي نفسه. ورغم الاعتراف بقوة هذا السبب لكن لا بد وأن هناك أسبابًا أخرى يعتبرها القاضي منافية للدين والتقوى. وتلك هي التي استند عليها في حجته، ومن ثم كان لا بد من دراسة الموقف جيدًا، وقراءة ما جاء فيه بدقة، حتى يتثنى استنباط الأسباب والدوافع التي ارتكز عليها القاضي للتمسك بوجهة نظره، واعتباره أن ذلك من صميم الدين والجهاد.

كانت وجهة نظر القاضي بكار بن قتيبة أنه لا بد وأن تسير الأمور في مجراها الصحيح، وتُتخذ الإجراءات بشكل رسمي. بمعنى أن ولي الأمر – وهو الخليفة– قد أعلن رسميًا وأصدر كتابًا يجعل الموفق وليًا للعهد، وعليه فلا

(١) البلوي: سيرة ابن طولون، ص٢٩٧.
(٢) سيدة كاشف: أحمد بن طولون، ص٢٢٢.

يجوز لوالٍ أو أمير مهما بلغت قوته ومكانته أو اتسع نفوذه أن يتصرف من نفسه أو يصدر قرارًا يخص هذا الجانب؛ وقد ظهر ذلك جليًا في الحديث الذي دار بين القاضي والوالي في هذا الشأن، والذي أكد فيه القاضي على ضرورة ورود كتاب من الخليفة بخلع الموفق كما ورد كتاب سابق له بالولاية. وإلا فلا دخل له بهذا الأمر، ولا يرى ولا يقر إلا بما ورد به مرسوم من الخليفة، ورغم محاولة ابن طولون إقناعه بأن الخليفة محجور عليه مقيد الحرية، إلا أنه يصر على موقفه. كما سبق في نص الحديث بينهما.

وربما كانت وجهة نظر القاضي في ذلك هو ضرورة الحفاظ على وحدة المسلمين وتماسكهم، متدبرًا ما يمكن أن يحدث بين المسلمين من فرقة وخلاف نتيجة لهذا القرار، الذي يراه غير مسئول، وهو بالفعل ما حدث، فالولايات التي تحت سيطرة ابن طولون في اتجاه، والولايات التابعة لدار الخلافة، أو بمعنى أدق للموفق في اتجاه آخر، كل منهما تكِنُّ العداوة للأخرى، ويكفي التلاعن على المنابر والسب في بيوت الله سببًا لنكران ذلك الفعل.

وزاد الأمر سوءًا أن وصل الخلاف إلى الصدام المسلح بين المسلمين وسفك الدماء في بلد الله الحرام. وحدث ذلك بالفعل عندما أمر ابن طولون بتجريد عسكر كثيف يرأسه قائد جلد إلى أرض الحجاز لإسقاط الدعوة للموفق على منابر مكة وبالموقف (أو عرفات). كما أُخرج جيش آخر من العراق متجهًا إلى أرض الحجاز، ووقع صدام مسلح بين جند مصر وجند العراق هناك، فتعاون أهل الحجاز مع جند العراق، مما أدى إلى هزيمة الجيش المصري هزيمة منكرة؛ حيث قتل منهم الكثير، وانهزم الباقون وسلموا، وأُخِذَت أمتعتهم وأموالهم؛ وقُرِئ كتابٌ في المسجد الجامع بلعن أحمد بن طولون[١].

(١) الطبري: تاريخ الرسل، ج٩، ص٦٥٢: ٦٥٣، البلوي: سيرة ابن طولون، ص٢٥٧، ابن الأثير: الكامل، مج٦، ص٣٢٨: ٣٢٩.

وهو أمر جد خطير يدعو للروية والتفكير في العواقب الوخيمة التي يمكن أن تحدث بين المسلمين في أرض الإسلام، وخاصة في البلد الحرام، ولعن أحد ولاة أمر المسلمين على منابرها.

ربما كان دافع القاضي بكار بن قتيبة هو سلوك المعتمد غير المسئول وسوء سيرته، وذلك في مقابل أخيه المتفاني في خدمة ورعاية الدولة، الأمر الذي أدى إلى كراهية الناس للمعتمد، حتى قيل: "انهمك المعتمد في اللهو والملذات، واشتغل عن الرعية، فكرهه الناس، وأحبوا أخاه الموفق طلحة"(١) ويبدو أن بكارًا نظر إلى ذلك جيدًا وتدبره، وأدرك أن الموفق بالنسبة للدولة آنذاك هو الأفضل، بل صمام الأمان للخلافة والرعية، وأن خلعه ربما أدى إلى عواقب وخيمة أضاعت الأمة.

وهو نفسه رأي الناصح الذي استشاره ابن طولون في أمر استقدام الخليفة وحمايته، الأمر الذى شرح بالتفصيل فيما سبق، وأكد على فساد المعتمد الظاهر وعدم أهليته. وهو نفسه ما يراه معظم الرعية، والذي يبدو أنهم أعجبوا بموقف بكار، وأيدوه في ذلك بدليل أنه عندما عاد ابن طولون من الشام؛ وتحدث مع بكار لإقناعه بما يريد ولم يجد منه إلا تمسكًا بعدم خلع الموفق أو لعنه، نراه يرد عليه قائلًا: "أعجبك قول الناس بكار بكار"(٢) و"ما في الدنيا مثل بكار"(٣).

وعليه فيبدو أن الرأي العام آنذاك أو حتى أغلبه كان يميل إلى الموفق، ويرى أنه من الأفضل الإبقاء عليه لما فيه من صفات تؤهله للقيام بالأمر، ولذا أيَّدوا بكارًا فيما ذهب إليه، ولا يستبعد أن يكون هذا هو أكثر ما أخاف أحمد بن طولون من بكار وموقفه الرافض لما يريد، وحب الناس له

(١) ابن تغري بردي: النجوم، ج٣، ص٣٢.
(٢) البلوي: سيرة ابن طولون، ص٣١٧.
(٣) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٦٠٢.

والتفافهم حوله بشأن قضية كهذه، وربما سبب الفوضى في البلاد وبين العسكر[١]. لذا نكّل به على النحو السابق شرحه، بل وبكل من بدر منه ما يشابه موقف بكار أو يتعاطف مع بكار ويبدي تأييده له. ويذكر في ذلك أنه نقل إلى ابن طولون أن هرثمة صاحب دار هرثمة قال في هذا الخلاف: "توهمنا أنا نخدم إمارة، ولم ندرِ أنها خلافة، إلا أنها خلافة وسخة مخوفة العاقبة" وأنه لما اجتاز ببكار بن قتيبة وقد أقيم للناس فقال له: "عزَّ لي كفانا الله وإياك، فما هذا مقامك" فأوقع به ابن طولون واستصفى ماله وكل ملكه وحبسه[٢]. ولا يستبعد بل يرجح أن يكون الرأي العام وميل الناس للموفق هو السبب الرئيس في هزيمة عسكر ابن طولون بالحجاز، بل وإعلان لعنه هناك دون تردد أو اعتراض أحد على ذلك.

وربما كان رأي بكار أنه لا دخل للقاضي في هذا الشأن وليس ذلك من عمله، وأنه كقاضٍ لم يُعَّد لذلك، ولا كان من مهامه أو اختصاصه، وقد صرح بذلك من محبسه. إذ نقل عنه وهو في محبسه عندما أرسل إليه الوالي مبعوثًا يطلب منه التصريح بالخلع ومن ثم يعيده إلى ما كان عليه، فكان رده "... وقد أعنتَّني لأنك تكلفني التصديق بالبلاغات التي لا يُعَّد لها الحكام، فخَفْ الله في أمري"[٣].

وربما ذهب القاضي هذا المذهب اعتقادًا منه أن أحمد بن طولون ربما يفعل ما يفعل لتحقيق مصالح شخصية أو مكاسب خاصة يسعى وراءها، دون

---

(١) وقد صرح ابن طولون في رسالته التي بعث بها إلى القاضي أن الأمر قد شاع في عسكره وهو ما يراه خطيرًا. وسيأتي نص الرسالة. عنه انظر ابن سعيد: سيرة ابن طولون: ص٧٣.

(٢) البلوي: سيرة ابن طولون، ص٣١٧: ٣١٨.

(٣) البلوي: سيرة بن طولون،، ص٣٣٢، المقريزي: المقفى، ج٢، ص٤٤٥، ابن تغري بردي: النجوم، ج٣، ص٢٣، ٢٤.

النظر في أمر الأمة أو الدولة أو حتى مصالح دار الخلافة. بدليل ما دار بين الطرفين قبيل وفاة ابن طولون بأيام إذ نقل عن نسيم الخادم قال: دعاني أحمد بن طولون، وقد مضت قطعة من الليل، قبل وفاته بشهر واحد، فقال لي: ادخل إلى بكار بن قتيبة، فإن كان يصلي فانظر فراغه من ركعته، ثم قل له: أنت تعلم ميلي إليك قديمًا وإكرامي لك، وأنه لم يفسد محلك عندي إلا أمر الخلع، فإن شهادتك فيه شهادة مُغلب للتقية، وقد شاع في عسكري أنك نقمت هذا الخلع، ووالله ما انحرفت عن الناكث لانحراف قلب ولا إساءة أعتدتُها له ولا أردت بخلعه إلا الله عز وجل، لأنه أسر الخليفة ومنعه ما يجب له، والصواب أن تحضر مجلسي ويجتمع فيه أولياء أمير المؤمنين وتتبرأ من الناكث براءة تدل على صدق نيتك لأمير المؤمنين، وترجع إلى عملك وما كنا عليه من إكرامك وموالاتك، وإن تأخرت عن هذا فلا لوم علينا فيما آتيناه إليك مما لا أؤثره والله فيك.

قال نسيم: ففتحت باب الحجرة التي بها فوجدته قائمًا يصلي، فقلت وصحت: رسول الأمير! -لأنه كان ثقيل السمع- فوالله ما تجَّوز في صلاته ولا يزل يقرأ... فلما سلم قلت: الأمير. فقال لي: وما يريد الأمير؟ فلما قصصت عليه الرسالة قال لي: قل له: أعزز علي بأن يكون حرصك على ما تفارق أكثر من ميلك إلى ما لا تنفك عنه. وقد أعنتني لأنك تكلفني التصديق لبلاغات لا يعتد بها الحكام، فخف الله في أمري، فإني شيخ فانٍ وأنت مريض مدنف، ولعل التقاءنا بين يدي الله ﷻ قريب. وقد والله نصحت لك، والسلام"[1]. وعليه فهو يرى أنه هو على حق ويعمل لله ولمصلحة الدولة، أما ابن طولون فيعمل لنفسه ولدنياه لا لدينه أو آخرته، وأنه بما يطلبه منه الوالي

(١) ابن سعيد: سيرة ابن طولون: ص٧٣.

"ما يريده مني إلا ثلم ديني" على حد تعبير القاضي[١].

ومن النص يتضح حرص ابن طولون وإصراره على رأيه، وفي الوقت نفسه يعز عليه فعل القاضي من عدم الاستجابة للخلع، مبينًا تخوفه من انتشار هذا الخبر بين عسكره- الأمر الذي ربما أدى إلى ضعف موقفه وفيه تأكيد على مكانة القاضي وتأثير رأيه ليس على العامة فقط ولكن على الجند كذلك، والذين ربما وُجد بينهم من هو مؤيد أو حتى متعاطف مع فكرة عدم خلع الموفق، وفقدان المعتمد للأهلية؛ كما يتضح أنه يتمنى أن يعيد القاضي التفكير، ويرجع عما هو بصدده، وذلك في مجلس رسمي، فيرجعه إلى عمله وما كان عليه معه من الإكرام والمودة، وإلا فهو يبرِّئ ذمته أمام الله.

ويتضح أيضًا حرص ابن طولون على شرح موقفه وتوضيح وجهة نظره، والتأكيد على أنه لم يفعل ذلك مع الموفق لأمر شخصي أو كره له، وأنه لم يفعل ما فعل إلا لله عز وجل. إذن فكلاهما يرى أنه هو الذي على صواب، ويفعل للدين ولله دون غيره. بكار يرى ابن طولون يسعى لمصلحة شخصية والنكاية للموفق. بينما يرى ابن طولون بكارًا وكأنه يعمل للشهرة وجمع الناس حوله والهتاف باسمه.

وتجدر الإشارة إلى أن بكارًا لم يكن الوحيد الذي رفض طلب ابن طولون، بل هناك قضاة وفقهاء آخرين – كما سبق القول- وقد تغافل عنهم ابن طولون[٢]. وأسرها له ثم حاسبه بعدها، وربما كان ذلك لمكانة القاضي

(١) البلوي: سيرة ابن طولون، ص٣٣٢، المقريزي: المقفى، ج٢، ص٤٤٥، ابن تغري بردي: النجوم، ج٣، ص٢٣: ٢٤.

(٢) المقريزي: المقفى، ج١، ص٤٣٣. ؛ ومن أمثلة القضاة أو الفقهاء الذين استجابوا لابن طولون "فهد بن موسى بن أبي رباح" قاضي الإسكندرية المكني بأبي الخير المتوفي في شعبان ٢٧٠هـ، وكذلك محمد بن إبراهيم الإسكندراني المعروف بابن المواز المكني بأبي عبدالله صاحب تصانيف في الفقه على المذهب المالكي. مات بدمشق سنة =

بكار وحب الناس له والتفافهم حوله، الأمر الذي لو تركه أو تغافل عنه، لربما أثار الناس ضده، أو حتى أدى لتجرؤ غيره عليه، ولكن حتى ولو كان هذا هو هدف بن طولون، فمن الواضح أنه تغالى في معاقبة القاضي وإهانته.

استمرار القطيعة بين القاضي والوالي:

يُذكر أن الحال قد أخذ في التحسن فيما بين الموفق وابن طولون وإن كان ذلك لم يأخذ الشكل الرسمي المُعلن، ولم يتم بعد على الوجه الأكمل، ولكن رغم ذلك فإن الحال بين الوالي والقاضي بكار كانت لا تزال على ما هي عليه، واستمر الأمر كذلك إلى أن مرض ابن طولون[١]، والقاضي لا يزال في محبسه، فلما اشتد المرض على بن طولون، وقبل وفاته بشهر تقريبًا؛ إذ به يراسل[٢] القاضي في محاولة لإصلاح ذات البين، ولكن دون تقديم تنازلات أو تخلٍ عن وجهة نظر؛ وكان ما سبق شرحه بين القاضي ومبعوث الوالي، ولما رجع الأخير إلى الأمير وقص عليه ما دار بينهما وما جرى على لسان

=

٢٦٦هـ. للمزيد انظر ابن يونس الصدفي: تاريخه، ج١، ص ٣٩٦، رقم (١٠٧٣) وص ٤٢٩ : ٤٣٠، رقم (١١٤٢)، والمقريزي: المقفى، ج٥، ص، ٨٧، رقم (١٦٣٠) والخطط، ج٢، ص١١٥.

(١) إذ يذكر أنه أثناء وجوده بالشام أصابته علة، وحاول الأطباء مداواته فلم يقبل منهم، إذ كان يأكل خفية ما نُهي عنه، فاشتد عليه المرض حتى عجز عن السير فحمل إلى مصر على محفة، ثم ركب البحر من الفرما إلى الفسطاط، ولما زاده المرض خرج المسلمون بالمصاحف، واليهود والنصارى بكتبهم إلى الصحراء يدعون له بالشفاء، إلى أن توفي في ذي القعدة سنة ٢٧٠هـ، عن خمسين سنة، منها سبع عشرة سنة واليًا على مصر. للمزيد انظر ابن الجوزي: المنتظم، ج١٢، ص٢٣٢، ابن سعيد المغربي: سيرة ابن طولون، ص٧٢ : ٧٣، النويري: نهاية الأرب، ج٢٨، ص١٩، ابن كثير: البداية، ج١٤، ص٥٩١، المقريزي: الخطط، ج٢، ص١١٥، المقفى، ج١، ص٤٢٤: ٤٢٥.

(٢) البلوي: سيرة ابن طولون، ص٣٣١.

القاضي، ومدى تأثره هو بالحديث الذي أبكاه إذ بابن طولون يبكي، ويقول: "شيخ فان وعليل مدنف، ولعل التقاءنا بين يدي الله -ﷻ- قريب، وأقبل يكرر ذلك"(١).

بعدها أصدر ابن طولون قرارًا بالتخفيف عن القاضي، وذلك بنقله من السجن إلى دار تُكتري وتُجهر له؛ ويسمح بالدخول إليه لأقاربه ومن أحب، وبالفعل اكتريت له دارًا(٢) عند درب المصقلي(٣) ووكل به أبو سعد الفرغاني؛ لأنه كان شيخًا فيه دين وخير(٤)، وربما كان هذا التصرف من الوالي تجاه القاضي بكار حرصًا منه على وصال القاضي، وتقدير مكانته مع الإصرار على تنفيذ ما يريده منه، وربما لأن الأمور كانت قد أخذت في التحسن بينه وبين الموفق. على أية حال فقد تأكد وبشكل جلي إصرار كلاهما على موقفه.

وزادت علة ابن طولون واشتد عليه المرض إلى أن توفى بعدها بشهر تقريبًا، وذلك ليلة الأحد لعشر خلون من ذي القعدة سنة ٢٧٠/٨٨٣م(٥)؛ وبعد وفاة ابن طولون؛ وبما أن القاضي تولى من قبل الخليفة وقد تعرض لما تعرض له، كان من المتوقع أن تتدخل دار الخلافة لحسم الأمر أو حتى تعيين آخر. ولكن لم يحدث ذلك، ولم يصدر أي مرسوم يخص القاضي أو القضاء بمصر. وربما كان حزن دار الخلافة على وفاة ابن طولون قد شغلها عن الالتفات أو التفكير فيما يحدث بولايته. فيذكر أنه لما وصل نعي ابن طولون

(١) البلوي: سيرة ابن طولون، ص٣٣١: ٣٣٣.

(٢) الكندي: الولاة والقضاة، ص٤٧٨، ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج١، ص٢٨٢، الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٢٠، ص٧٢، سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٦٠٢، ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٧، ابن تغري بردي: النجوم، ج٣، ص٢٤.

(٣) ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٧.

(٤) البلوي: سيرة ابن طولون، ص٣٣١.

(٥) الكندي: الولاة، ص٢٣١، البلوي: سيرة ابن طولون، ص٣٣٤، النويري: نهاية الأرب، ج٢٨، ص١٨، المقريزي: المقفى، ج١، ص٤٢٥.

إلى العراق حزن الخليفة حزنًا شديدًا وأنشد شعرًا ينعي ابن طولون[١] وكذلك الموقف، والذي يذكر أنه لما بلغه مرض ابن طولون حزن ونذر نذرًا لشفائه، ولما مات بدا عليه شدة الحزن والأسى لدرجة أدهشت من حوله وهو ما برره وشرح سببه لمن حضره[٢].

وإذا كان القاضي قد نُقِل من السجن إلى الدار التي اكتُرِيَت له قبل وفاة الوالي بشهر[٣]، وبما أن الوالي قد توفي في ذي القعدة، إذن كان النقل في شهر شوال[٤] ولما عرف القاضي بوفاة بن طولون قال: "مات البائس"[٥]. وبعدها قيل لبكار: انصرف إلى منزلك، قال: الدار بأجرة وقد صلحت لي[٦]. وعليه فقد فضل الإقامة في تلك الدار، ويذكر أنه كان يحدث فيها[٧]، وهذا خلافًا لمن قال أنه مات في حبس أحمد بن طولون[٨]. بعد أن بقي مسلوب الإرادة، ممنوعًا عدة أشهر تقدر بخمسة أشهر تقريبًا، من شهر جمادى الآخرة

(١) الكندي: الولاة والقضاة، ص٢٣١، البلوي: سيرة ابن طولون، ص٣٥٧: ٣٥٨، ٣٤٦: ٣٤٧، المقريزي: الخطط، ج٢، ص١١٥: ١١٦.

(٢) عنه انظر البلوي: سيرة ابن طولون، ص٣٠٤: ٣٠٥، ٣٥٩: ٣٦١.

(٣) البلوي: سيرة ابن طولون، ص٣٣٣.

(٤) وذلك خلافًا لمن قال بأن الوالي أطلق القاضي في شهر شعبان. المقريزي: المقفى، ج١، ص٤٥١. هذا في حين أن كل الكتابات تؤكد أن ابن طولون لم يطلقه بل نقله فقط من السجن إلى دار اكتريت له.

(٥) الكندي: الولاة والقضاة، ص٤٧٨، ٥١٤.

(٦) الكندي: الولاة، ص٤٧٨، ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج١، ص٢٨١، الذهبي: تاريخ تاريخ الإسلام، ج٢٠، ص٧٣، سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٦٠٢، ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٧.

(٧) الكندي: الولاة، ص٤٧٨، الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٢٠، ص٧٢، سير أعلام، ج١٢، ج١٢، ص٦٠٢.

(٨) ابن كثير: البداية، ج١٤، ص٥٩٥.

إلى شهر شوال سنة ٢٧٠هـ/ ٨٨٣م[١]. واستمرت إقامته في تلك الدار إلى حين وفاته[٢]، والتي يذكر أنها كانت بعد وفاة ابن طولون بأربعين يومًا[٣]، وقيل عشرون يومًا[٤]؛ وكانت آخر كلماته "الحمد لله هكذا قدر"[٥].

وعن جنازته قال أحد شهود العيان: "فحضرت جنازته، فما رأيت كبير أحد،...، فقيل: يموت مثل هذا الرجل وتكون هكذا جنازته! فما صليت العصر حتى ما فقدت أحدًا، ولم أرَ فيها أحدًا راكبًا، وصلى عليه ابن أخيه محمد بن الحسن بن قتيبة"[٦]. قيل: "وكانت جنازة مهيبة شهدها خلق عظيم أكثر ممن يشهد صلاة العيد"[٧].

وكانت وفاته يوم الخميس لخمس بقين من ذي الحجة سنة ٢٧٠هـ/٨٨٣م عن تسع وثمانين سنة[٨]، وقيل قارب التسعين[٩]. مات وهو على القضاء واستمرت ولايته له لمدة أربع وعشرين سنة وستة أشهر[١٠]، وهو

(١) وذلك خلافًا لمن جعل حبسه أو منعه لمدة سنوات. انظر ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج١، ص٢٨١.
(٢) وقد ذُكر أنه أطلق في شعبان سنة ٢٧٠هـ، وعليه فهو أطلق قبل وفاة بن طولون بحوالي شهر، في حين يذكر البعض أن الذي أطلقه هو خمارويه ضمن من أطلق من سجون أبيه. للمزيد انظر المقريزي: المقفى، ج٢، ص٤٤٤.
(٣) ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج١، ص٢٨٢، الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٦٠٢، ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٧.
(٤) البلوي: سيرة ابن طولون، ص٣٣٣، المقريزي: المقفى، ج٢، ص٤٤٦.
(٥) المقريزي: المقفى، ج٢، ص٤٥٤.
(٦) ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٧.
(٧) الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٢٠، ص٧٣، سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٦٠٠.
(٨) ابن خلكان: وفيات، ج١، ص٢٨٢، الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٦٠٤.
(٩) الذهبي: دول الإسلام، ج١، ص٢٤٣، ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٧.
(١٠) الكندي: الولاة، ص٤٧٩. المقريزي: المقفى، ج٢، ص٤٤٣، ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٧.

أعلم زمانه بالديار المصرية[١]، ودفن بطريق القرافة[٢]، وقبره مشهور، وقد عُرِف باستجابة الدعاء عنده[٣]. وبقي منصب القضاء بمصر خاليًا بعده لسنوات[٤].

هكذا تنتهي حياة طرفي القضية، وتُطوَى صفحتهما من الوجود دون الوصول إلى غاية محققة، أو أمر واقع يمكن من خلاله أن نقول إن الأمر قد أتى بنتائج مرضية ولو لأحد الطرفين، أو أن المحنة رغم قسوتها وما تحمله صاحبها من العنت والإهانة والحبس كانت ذا جدوى أو أن القاضي استطاع أن يغير من الأمر شيئًا أو يثني الوالي عما هو بصدده.

كان هذا استعراضًا للموقف، وتوضيحًا لما يمكن اعتباره أسبابًا اعتمد عليها – أو وجهة نظر تبناها– كل من القاضي والوالي. وبعد العرض نجد أنه كان لكل منهما مبرراته وحجته القوية من وجهة نظره، والتي اعتبرها قضية وجود، ودفاع عن الحق والدين وأن الحياد عنها يعتبر انحيازًا للدنيا على حساب الآخرة، لذا فمن الصعب جدًا تحديد من هو على صواب ومن هو على غير ذلك.

فما بالنا بقضية مثل هذه وفي فترة زمنية مثل تلك، وإن كانت الطالبة ترجح ما ذهب إليه القاضي، وخاصة فيما يمكن أن يُستند إليه من فساد الخليفة وانصرافه عن الرعية، وهو أمر أجمع عليه المؤرخون. فشخصية مثل هذه لا تستحق أن يُفعل من أجلها ما فعله ابن طولون، خاصة وأن الأمر

(١) ابن تغري بردي: النجوم، ج٣، ص٦٠.
(٢) ابن حجر: رفع الإصر، ص١٠٧.
(٣) الكندي: الولاة، ص٤٧٥، الذهبي: تاريخ الإسلام، ص٧٣، سير أعلام، ج١٢، ص٦٠٤.
(٤) جعلها البعض ست سنوات، ابن كثير: البداية، ج١٤، ص٥٩٦. وقيل سبع سنوات. الكندي: الولاة والقضاة، ص٤٧٩، الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٦٠٠.

تطور ووصل إلى حد الصدام المسلح بين المسلمين، بل وفي البلد الحرام نفسه وأريقت دماء؛ فضلًا عن تلاعن المسلمين في المساجد، وهو أمر بعيد كل البعد عن مبادئ وأخلاق الإسلام. فلو أن ابن طولون التمس العذر للموفق في تعامله مع المعتمد كما نصحه الناصح – كما سبق– وآثر السلامة من الدخول في هذا الصراع ونأى بنفسه عن الصدام مع ولي العهد لكان أفضل، وهو ما رآه الموفق وصرح به في المراسلات التي جرت بينهما. ويبدو أن القاضي هو الآخر كان يرى ذلك بل ومعظم الناس أو ما يمكن أن نعتبره الرأي العام، والذي يرى أن الإمارة لها شئونها الخاصة بها، والمهمة الأولى للقائمين عليها هي رعاية مصالحها وإدارة شئونها لا شئون الخلافة، ودليلًا على ذلك ما نقل عن هرثمة وما حدث له كما سبق، وعليه نجد أن ابن طولون قد تعنت في رأيه وغالى في تنفيذ ما رآه الصواب وفي تعامله مع مخالفيه؛ خاصة وأنها كانت آخر عهده بالدنيا. ولكن مشيئة الله كانت، وتلك سنَّة الله في خلقه، ونسأل الله السلامة ونعيذه من الفرقة بين المسلمين.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المصادر:

- ابن الأثير: أبوالحسن أبوالكرم محمد بن محمد عبدالكريم بن عبدالواحد الشيباني، ت٦٣٠هـ/ ١٢٣٢م.
  - أسد الغابة في معرفة الصحابة، ٨ أجزاء، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبدالموجود، ج٦، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.
  - الكامل في التاريخ، ١١ مجلدًا، مراجعة وتصحيح: محمد يوسف الدقاق، مج٦، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- ابن أيبك الدواداري: أبوبكر بن عبدالله بن أيبك الدواداري، ت٧٣٢هـ/ ١٣٧٦م.
  - كنز الدرر وجامع الغرر، ٩ أجزاء، ج٥، الدرة السنية في أخبار الدولة العباسية، تحقيق دورو تياكرافولسكي، بيروت، ١٩٩٢م.
- البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، ت: ٤٦٣هـ/ ١٠٧٠م.
  - تاريخ مدينة السلام، ١٨مجلدًا، مج٩، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- البلاذري: الإمام أبوالعباس أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري، ت٢٧٩هـ/٨٩٢م.
  - فتوح البلدان، تحقيق: عبدالله أنيس الطباع، عمر أنيس الطباع، مؤسسة المعارف، بيروت، ١٩٨٧م.
- البلوي: أبومحمد عبدالله بن محمد المديني البلوي، ت: القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي.
  - سيرة أحمد بن طولون، تحقيق وتعليق: محمد كرد علي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د. ت.

- ابن تغري بردي: جمال الدين أبوالمحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، ت٨٧٤هـ/ ١٤٧٠م.
  - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ١٦ جزءًا، ج٣، تقديم وتعليق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- ابن الجوزي: أبوالفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ت٥٩٧هـ.
  - المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ١٨ جزءًا، ج١٢، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن حجر العسقلاني: شهاب الدين أبوالفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت٨٥٢هـ/١٤٤٨م.
  - الإصابة في تمييز الصحابة، ١٤ جزءًا، ج١١، تحقيق: عبدالله عبدالمحسن التركي، عبدالسند حسن يمامة، القاهرة، ٢٠٠٨م.
  - رفع الإصر عن قضاة مصر، تحقيق: علي محمد عمر، القاهرة، ط١، ١٩٩٨.
- ابن خلكان: شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ت٦٨١هـ/ ١٢٨٢م.
  - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ٨ مجلدات، مج١، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٩٤م.
- الذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت٧٤٨هـ/ ١٣٧٤م.
  - الإعلام بوفيات الأعلام، مجلدان، تحقيق: مصطفى علي عوض، ربيع أبوبكر عبدالباقي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
  - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ٥٣ جزءًا، ج٢٠ حوادث ووفيات ٢٦٧-٢٧٠هـ، ٢٧١-٢٨٠هـ، تحقيق: عمر عبدالسلام

تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩١م.
- دول الإسلام، جزءان، ج١، تحقيق: حسن إسماعيل مروة، تقديم: محمود الأرناؤوط، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- سير أعلام النبلاء، ٢٥ جزءًا، ج١٢، إشراف شعيب الأرناؤوط، تحقيق: صالح السّمر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١١، ١٩٩٦م.

➢ ابن زولاق: الحسن بن إبراهيم بن الحسين الليثي، ت٣٨٧هـ/ ٩٩٧م.
- فضائل مصر وأخبارها، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٠.

➢ ابن سعيد المغربي: علي بن موسى المغربي، ت: ٦٧٣هـ /١٢٧٥م.
- سيرة أحمد بن طولون، نقلا عن ابن الداية، برلين، ١٨٩٤م.

➢ السيوطي: جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، ت٩١١هـ/ ١٥٠٥م.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، جزءان، ج٢، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، القاهرة، ط١، ١٩٦٨م.

➢ الطبري: أبوجعفر محمد بن جرير الطبري، ت٣١٠/ ٩٢٢م.
- تاريخ الرسل والملوك- المعروف بـ "تاريخ الطبري"، ١١ جزءًا، ج٩، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٦٧م.

➢ ابن عبدالحكم: أبوالقاسم عبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالحكم بن أعين القرشي، ت٢٥٧هـ/ ٨٧١م.
- فتوح مصر وأخبارها، جزءان، ج٢، تحقيق: شارلز توري، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، د. ت.

➢ ابن العماد الحنبلي: شهاب الدين أبوالفلاح عبدالحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي الدمشقي ت١٠٧٩/ ١٦٩٠م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ١٠ أجزاء، ج٣، تحقيق: محمود الأرناؤوط، إشراف: عبدالقادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، بيروت، ط١،

١٩٨٨م.

- أبوالفدا: عماد الدين إسماعيل أبوالفدا، ت٧٣٢هـ/ ١٣٣٢م.
  - التبر المسبوك في تواريخ الملوك، تحقيق: محمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٩٥م.
  - المختصر في أخبار البشر، ٤ أجزاء، ج٢، القاهرة، ط١، د. ت.
- ابن قتيبة الدينوري: عبدالله بن مسلم الدينوري، ت٢٧٦هـ/ ٨٨٩م.
  - المعارف، قسمان، ق١، تقديم وتعليق: منير عبدالقادر حديد، دمشق، ٢٠٠٠.
- ابن كثير: الحافظ عماد الدين أبوالفدا إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، ت٧٧٤/ ١٣٧٥م.
  - البداية والنهاية، ٢١ جزء، ج١٤، تحقيق: عبدالله عبدالمحسن، القاهرة، ١٩٩٨م.
- الكندي: أبوعمر محمد بن يوسف الكندي المصري، ت٣٥٠هـ/ ٩٦١م.
  - كتاب الولاة والقضاة، تهذيب: رفن كست، بيروت، ١٩٠٨م.
- المسعودي: أبوالحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي، ت ٣٤٦هـ/ ٩٥٧م.
  - التنبيه والإشراف، ليدن، ١٩٩٢م.
- المقريزي: تقي الدين أبوالعباس أحمد بن علي بن عبدالقادر، ت ٨٤٥هـ/ ١٤٤٢م.
  - السلوك لمعرفة دول الملوك، ٨ أجزاء، ج١، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
  - كتاب المقفى الكبير، ٨ أجزاء، ج١، ٢، ٥، تحقيق: محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩١م.
  - المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المعروف بـ "الخطط المقريزية"، ٤ أجزاء، ج٢، مكتبة كلية الآداب، القاهرة، د. ت.

- مسلم: أبوالحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ت: ٢٦١هـ/ ٨٧٤م.
  - المسند الصحيح، بدون.
- النويري: شهاب الدين أحمد بن عبدالوهاب النويري، ت٧٣٣هـ/ ١٣٣٢م.
  - نهاية الأرب في فنون الأدب، ٣٣ جزءًا، ج٢٨، تحقيق: محمد محمد أمين، محمد حلمي محمد أحمد، القاهرة، ١٩٩٢م.
- ياقوت الحموي: شهاب الدين أبوعبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي البغدادي، ت٦٢٦هـ/ ١٢٢٨م.
  - معجم البلدان، ٧ أجزاء، ج٣، دار صادر، بيروت، ط٣، ٢٠٠٧م.
- ابن يونس الصدفي: أبوسعيد عبدالرحمن بن أحمد بن يونس بن عبدالأعلى الصدفي المصري، ت٣٤٧هـ/ ٩٨٥م.
  - تاريخ بن يونس الصدفي، قسمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠.

ثانيًا: المراجع:

- أحمد عبدالرازق:
  - تاريخ وآثار مصر الإسلامية من الفتح العربي حتى نهاية العصر الفاطمي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٩م.
- أسامة حسن:
  - رجال لهم تاريخ، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
- أميرة بيطار:
  - تاريخ العصر العباسي، دمشق، ط٤، ١٩٩٦م.
- سيدة كاشف:
  - أحمد بن طولون، القاهرة، ١٩٦٥م.
- الشيخ زهير الكبي:
  - موسوعة خلفاء المسلمين، جزءان، دار الفكر العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
- هويدا عبدالعظيم رمضان:
  - المجتمع في مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى العصر الفاطمي، تقديم: عبدالعظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤م.